أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيبويه

دراسة تحقيقية نقديَّة

م. د. صالح نوري عبد الله
جامعة بغداد/ كلية الآداب

الخلاصة

خصَّ البحثُ بموضوعه الموسومِ بـــ(**أغلاط العرب وأخطاؤها في ضـــوء كتـــاب سيبويه – دراسة تحقيقيَّة نقديَّة**) مفردةً طالما أثارت اعتراضَ الدّارسين على المبيحـــين لها؛ لما فيها من تعدٍّ على أرباب الفصاحة وساداتها، وأوّلُ منْ أسَّسَ لهذه الظاهرة تأريخيّاً أبو بشرٍ سيبويه في كتابه ؛ بوصفه أقدم مصنَّفٍ نحويٍّ ناضجٍ بين أيادينا اليوم ؛ ولـــذلك عكفتُ على دراسة هذهِ الظاهرة في كتابه، وقد تحصَّلَ لي بالفحص الـــدقيق أنَّ (**التغلـــيط والتخطئة**) لم يردا على لسان شيوخ سيبويه إلا في موضعين ، وقد استأثر هو بالبواقي ، على أنَّه لم يُبالِغْ في تغليط العرب، وما ورد في تضاعيف كتابه هو شيءٌ يسيرٌ متواضعٌ قد تناثر هنا وهاهناك ، وتحصَّل لي أيضاً أنَّهُ لم يُرِدْ بالتغليط معنى (**التخطئة**) البتَّةَ، ومن زعم خلاف ذلك كان على جانبٍ عظيمٍ من الوهم وضـــعف التحقيـــق، وأنَّ (التخطئـــة) العزيزة جدًّا التي أُريد بها معنى (اللّحن) تلك التي نقلها عن غيرهِ، ولم يستعملْ ســـيبويه نَفْسُهُ مفردة (الخطأ) إلاّ مرَّةً واحدةً ، وقد أراد بها (المنع المحض) ، وبان لي أيضـــاً أنَّ سيبويه ومنْ سبقه قد تعجَّلُوا الحكم فيما ذهبوا إليه، وأنَّ العرب لم تنطقْ عبثاً، وعندي أنَّ جميع ما غُلِّط أو خُطِّئ في كتاب سيبويه فصيحٌ يسوغُ الأخذُ به والقياسُ عليه، هذه هـــي خلاصةُ ما يمكن أنْ يقالَ في موضوع البحث، ولله الحمدُ على ما أنعم ، وله الشكرُ على ما أتمَّ.

المقدِّمةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين عدد خلقه ، وزنة عرشه، ورضاء نفسه، والصَّلاةُ الزّاكيــة على سيِّد الأنبياء والمرسلين النَّبي الصادق الأمين محمدٍ وآله الطيِّبين الطَّاهرين، الــذين أُذهِبَ عنهم الرِّجْسُ وطُهِّرُوا تطهيراً ، وبعدُ :

فقد مَنَّ اللهُ تبارك وتعالى علينا بلُغةٍ ختم بها آخر كُتُبِهِ، وأرسل بها خاتم أنبيائه ، وزادها شرفاً بأنْ جعلها لسان أهل جنَّته، وسخَّر لها رجالاتٍ ذوي عزمٍ عظيمٍ ، بذلوا في جمعها وتقعيدها أزاهير شبابهم ، فكان لهم من الفضلِ علينا ما لايُنكــرُهُ إلاّ مــنْ خَبُثَــتْ نَفْسُهُ، ووشجتْ على اللُّؤْمِ سريرتُهُ.

على أنَّ ذلك لايمنعُ منْ نقدهم فيما زَلَّتْ به أقلامُهم، وتعجَّلَتْ فيه ألبابهم ؛ لِتُوْضَعَ الأمورُ في نصابها الحقِّ، ويقومَ البنيانُ على سوقه مستوياً لا عوجَ فيه. ومن بين ما يُؤاخذ عليه المتقدِّمون من علماء العربيَّة رحمهم اللهُ جميعاً **(تغليط العرب)** فيمــا جــرتْ عليــه ألسنتهم، وتطبَّعَتْ عليه سلائقُهم، وهي (هنة) طالما أثارتْ اعتراضاتِ كثيرٍ من الدّارسين عليهم؛ لأنَّنا بكلام العرب عرفنا فصيح الكلام من خطله ، وبليغ المعنى من مطروحه.

وأوَّلُ منْ أسَّسَ لها أبو بشرٍ سيبويه (ت 180هــ) في تضاعيف كتابــه؛ بوصــفه أقدم مصدر نحويٍّ ناضجٍ جادتْ به علينا السنون الظوالم، حيثُ غلَّطهم في غير موضــعٍ من الكتاب، وقد تلقَّفَ الدّارسون من بعدهِ هذه (السُّنَّة) فخرجوا بها إلى مــا يضــيق بــه الصَّدْرُ ولا يتَّسِعُ له الحلم.!! ولا أريدُ بقولي: إنَّ أوَّلَ منْ أسَّس لها سيبويه ، أنْ أنفي عمَّنْ سبقه هذا المأخذ ، وإنَّما أُريدُ التأسيس للظاهرة تأريخيّاً في ضوء أقدم المصنَّفات النحويَّة التي بين أيادينا ليس إلاّ .

وقد اختلف الدّارسون في حقيقة (تغليط) سيبويه ومنْ سبقَهُ للعرب اختلافاً كبيراً ، واضطربتِ النقولُ في بعضٍ ممَّا توافر عليه أبو بشرٍ إلى حدِّ التناقض، وبلــغ الأمــرُ أنْ أجرى بعض الدَّارسين (التغليط) في الكتاب على معنًى لايُفارقُهُ في زعمهِ، بل إنَّ مــنهم منْ لم يعبأ بما خطَّتْهُ يداهُ في كتاب أبي بشرٍ.!!!

ولم يكُنِ الولوجُ في هذا الموضوع سهلاً البتَّة؛ لأسباب كُثُــرٍ ، منهــا غمــوض مصطلحي **(الخطأ والغلط)** في تضاعيف مصنَّفات العلماءِ على ما سيأتي تقريرُهُ إنْ شــاء اللهُ تبارك وتعالى.

ومنها عدمُ توافر كثيرٍ من المصنَّفاتِ على تقرير أغلاط العرب في الكتاب، وقد بذلتُ في البحث عن تقريرات العلماء في هذه الأغلاط وجمعها وترتيبها جُهْداً لا يطيق المرءُ الصبر على مشقَّتهِ وكلفته . ومنها الصَّمْتُ المطبقُ عنْ مناقشة سيبويه فيما غلّط به العرب، عدا اليسير الذي ورد على استحياءٍ، أو على وجه التخفيف والاعتذار، أو على وجهٍ إنشائيٍّ لا يُغني الدَّارس في نطاح الأدلَّة، والجادُّ منها –بله قلَّتَهُ– لا يخلو هو أيضاً في بعض الأحيان من الحاجة إلى تفصيلٍ يُجليه أو أدلّة أُخَر تعضدُهُ ، تساندُهُ أو تقوِّيه، وأكادُ أقطعُ أنَّ بحثي هذا عزيزٌ جدّاً في نوعهِ، من حيثُ مُناقشاتُهُ المفصَّلَة لسيبويه ومن سبقه من النحويين والردُّ عليهم فيما غلَّطوا وخَطَّؤوا ، ولستُ – ولله الحمدُ – ممَّنْ يقولُ في مقدّماته ما ليس في تضاعيف بحثه .

واقتضتْ طبيعةُ الموضوع أنْ أتناولَهُ في مبحثين، تحدَّثْتُ في (الأوَّل) منهما عن دلالات مفردتي (الخطأ والغلط) في بطون المظانِّ اللغويَّة وفروقها، والمصنَّفات القرآنيَّة، والنحويَّة، واللسانيَّة، والفلسفيَّة، وقد أشبعتُها فحصاً وتحقيقاً ومناقشةً ، وكشفتُ عمَّا فيها من تقاطع وقصورٍ وإبهامٍ، ثُمَّ خلصتُ إلى ما بان لي أنَّهُ الحقُّ والصَّوابُ فيهما، وعنوان هذا المبحث **(حقيقةُ الخطأ والغلط في المظانِّ اللغويَّة وتقريرات العلماء)** .

أمَّا **(الثَّاني)** فعرضتُ فيه لأغلاط العرب وأخطائها في تضاعيف أبواب كتاب سيبويه ﷺ ، فجعلتُ أُوردُ لكُلِّ غلطٍ منها دلالاته في ضوء تقريرات الدّارسين لَهُ ، إنْ وجدتُ لهم فيه رأياً، واخترتُ الصائب منها ممّا يتَّفقُ ونصوص الكتاب، ولم أوارب في مناقشة سيبويه وغيره إنْ وجدتُ الحقَّ في غير ما حكموا به ، وعنوان المبحث **(حقيقة أغلاط العرب وأخطائها في تطبيقات الكتاب)** .

هذه جملةُ ما سيتمُّ الكلامُ عليه في ضوء هذين المبحثين ، ودونك تفصيلاتهما.

المبحثُ الأوَّلُ

حقيقةُ (الخطأ والغلط) في المظانِّ اللغويَّة وتقريرات العُلماء

وردت (للخطأ والغلط) في المظانِّ اللغويَّة وتضاعيف مصنَّفات العلماء الأخرى تفسيراتٌ كثيرةٌ وملامحُ دلاليَّةٌ مبسوطةٌ جدّاً، لايجمعُ شتاتها جامعٌ، ولا يفصلُ بينها مائزٌ يُشْبِعُ نَهَمَ الدّارس، ودونك ما توافر عليه البحثُ والاستقصاءُ في مفردتي (الخطأ والغلط) في جملةٍ من طبقات تصانيف العلماء أعرضُ لها على النحو التالي :

الطبقة الأولى: كُتُبُ المعاجيم اللُّغويَّة:

وفيها يسمُ الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ ﷺ (ت175هـ) الخطأ بقوله: ((... خَطِئَ الرَّجُلُ خِطْئاً فهو خاطِئٌ... وأخطأ إذا لم يُصِبِ الصوابَ... والخطأُ: ما لم يُتعمَّدْ ...))[1]. وقال في الغلط: ((... الغِلاطُ: كُلُّ ما غالطتَ به، والغَلْطَةُ: المرَّةُ الواحدةُ...))[2] .

وقال أبو القاسم الزمخشريُّ ﷺ (ت 538هـ): ((... أخطأ في المسألة وفي الرّأي، وخَطِئَ خِطْئاً عظيماً إذا تعمَّدَ الذَّنبَ... ومِنَ المجاز: لن يُخطِئَك ما كُتِبَ لك... وأخطأ المطرُ الأرضَ : لم يُصِبْها... وخطَّأ اللهُ نَوْءَك، أي لا ظفرت بحاجتك... وتخطَّأتْهُ النَّبْلُ: تجاوزتْهُ ... واستخطأتِ النَّاقةُ: لم تحملْ سنتها، وخطأتِ القِدرُ بزبدها عند الغليان: قذفتْ بهِ .))[3]. هذهِ مقالتُهُ في الخطأ، وقال في الغلط : ((... إيّاك والمكابرةَ والمغالطة، وأنهاك عن الأغاليط وأربأُ بك عن التخاليط...))[4] .

وقال زينُ الدين محمد بن أبي بكرٍ الرّازيُّ ﷺ (ت 666هـ): ((... الخطأ ضدُّ الصواب ... وأخطأ وتخطَّأَ بمعنًى ، ولا تَقُلْ: أخطيتُ ، وبعضُهم يقولُهُ، و(الخِطْءُ) الذّنبُ، وهو مصدرُ (خَطِئَ) بالكسر، والاسمُ (الخطيئةُ)... أبو عبيدة: خَطِئَ وأخطأ بمعنًى ... الأمويُّ : المخطِئُ مَنْ أراد الصّواب فصار إلى غيرهِ، والخاطِئُ مَنْ تعمَّدَ ما لاينبغي...))[5]. أمَّا الغلطُ فخصَّهُ بقوله: ((... غلِطَ في الأمر من باب (طَرِبَ)... والعربُ تقولُ: غَلِطَ في منطقهِ، وغَلِتَ في الحساب، وبعضهم يجعلُهما لغتينِ بمعنًى...))[6] .

وفي لسان العرب لابن منظورٍ الإفريقي المصري ﷺ (ت 711هـ): ((... الخَطَأُ والخَطَاءُ: ضدُّ الصوابِ... وأخطأ الطَّريقَ: عَدَلَ عَنْهُ، وأخطأ الرّامي الغرضَ: لم يُصِبْهُ... والخطأُ : ما لم يُتعمَّدْ، والخِطْءُ: ما تُعُمِّدَ... وأخطأ يُخْطِئُ إذا سلك سبيل الخطأ عمداً وسهواً ... وقيل: خَطِئَ إذا تعمَّدَ ، وأخطأ إذا لم يتعمَّدْ... قالَ المنذريُّ: سمعتُ أبا الهيثم يقولُ: خَطِئْتُ: لما صنعَهُ عمداً، وهو الذّنبُ، وأخطأتُ: لما صنعَهُ خطأً غير عمدٍ، قال: والخطأ... اسمٌ منْ أخطأتُ خَطَأً وإخطاءً ، قال: وخَطِئْتُ خِطْأً بكسر الخاء... إذا أَثِمْتُ ...))[7]. وفيه أيضاً عن الغلط: ((... الغلطُ: أنْ تعيا بالشّيء فلا تعرفُ وجهَ الصّوابِ فيه، وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطاً... والعربُ تقولُ: غَلِطَ في منطقه، وغَلِتَ في الحسابِ... وبعضهم يجعلُهما لغتينِ بمعنًى ، قالَ: والغلطُ في الحساب وكُلِّ شيءٍ ، والغلتُ لايكونُ إلاّ في الحساب... وقالَ اللَّيْثُ: الغلطُ كُلُّ شيءٍ يعيا الإنسانُ عن جهة صوابه من غير تعمُّدٍ...))[8] .

وفي المعجم الوسيط للمجمع اللغوي القاهري: ((...خَطِئَ – خَطَأً وخَطْأً: أذنبَ أو تعمَّدَ الذّنبَ... و – السَّهْمُ الهدفَ: لم يُصِبْهُ... (أخطأ): خَطِئَ. و– غَلِطَ (حاد عن الصواب)... ويقالُ: أخطأ فلانٌ : أذنب عمداً أو سهواً ، و– الهدفَ ونحوَهُ: لم يُصِبْهُ ... (الخِطْءُ) : الذّنبُ أو ما تُعُمِّدَ مِنْهُ... (الخَطَاءُ): ما لم يُتَعمَّدْ من الفعل، و – ضدُّ الصواب... (الخطأُ) : الخَطَاءُ...))[9]. أمَّا الغلط فأبانَهُ بالقول: ((... غَلِطَ – غَلَطاً: أخطأ وجه الصواب، يُقالُ: غَلِطَ في الأمر أو في الحسابِ أو في المنطق ، فهو غلطانُ...))[10].

الطبقةُ الثَّانيةُ : كُتُبُ الفروق اللغويَّة والتعريفات :

فمنْ كُتُبِ (الفروق) ما قرَّرَهُ أبو هلالٍ العسكريُّ ﷺ (ت 395هـ أو 400هـ)، إذْ قال: ((... إنَّ الخطأ هو أنْ يقصدِ الشيءَ فيصيبَ غيرَهُ، ولا يُطْلَقُ إلاَّ في القبيحِ، فإذا قُيِّدَ جازَ أنْ يكونَ حسناً مثل أنْ يقصدَ القبيحَ فيصيبَ الحسن، فيقال: أخطأ ما أراد وإنْ لم يأتِ قبيحاً، و(الخَطَاءُ) تعمُّدُ الخطأ فلا يكونُ إلاَّ قبيحاً...))[11]. وقال أيضاً: ((... إنَّ الغلط هو وضعُ الشيء في غير موضعهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ صواباً في نفسه، والخطأ لايكون صواباً على وجهٍ... لأنَّ الخطأ ما كان الصوابُ خلافَهُ وليس الغلطُ ما يكونُ الصوابُ خلافَهُ، بل هو وضعُ الشيء في غير موضعهِ، وقال بعضُهم : الغلطُ أنْ يسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه، والخطأُ أنْ يسهى عن فعلهِ أو أنْ يوقِعَهُ من غير قصدٍ لَهُ ولكنْ لغيرهِ.))[12]. وتبعَهُ في ذلك أيضاً الشيخ محمد جعفر الكرباسيُّ من المحدثين [13].

ومن كُتُبِ (التعريفات) ما ذهب إليه الشريف الجُرْجَانيُّ ﷺ (ت 826هـ)، إذْ قال: ((الخطأ: هو ما ليس للإنسان فيه قصدٌ، وهو عُذْرٌ صالحٌ لسقوط حقِّ الله تعالى إذا حَصَلَ على اجتهادٍ ، ويصيرُ شبهةً في العقوبة حتى لا يُؤثَّمَ الخاطئُ...))[14]. على أنَّهُ ﷺ أغفل التعريفَ **(بالغلط)**، فلم يُقابِلْ بينَهُ وبين **(الخطأ)** بشيءٍ [15].

الطبقةُ الثَّالثةُ: المصنَّفاتُ القرآنيَّةُ :

وتتمثَّلُ في كُتُبِ معاني القرآن وقراءاته ومعاجم ألفاظهِ وتفسيرهِ، وقد خصَّتِ **(الخطأ)** وَحْدَهُ بالبيان والشّرح، فمنْ كُتُبِ (معاني القرآن) ما أوردَهُ أبو الحسن الأخفشُ ﷺ (ت 215هـ) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءًا كَبِيرًا**﴾ [الإسراء، 31] ، إذْ قال: ((... منْ: خَطِئَ يَخْطَأُ، تفسيرُهُ: أذنبَ، وليس في معنى **(أخطأ)**؛ لأنَّ ما أخطأتَ : ما صنعتَهُ خَطَأً ، و**(خَطِئْتُ)**: ما صنعتَهُ عمداً، وهو الذّنبُ، وقد يقولُ ناسٌ مِنَ العرب: خَطِئْتُ في معنى أخطأتُ...))[16].

ومن كُتُبِ (القراءات) ما توافر عليه أبو عليٍّ الفارسيُّ رحمه الله (ت 377هـ)، إذْ قالَ: ((... وأمَّا الخطيئةُ فقال أبو زيدٍ: خَطِئْتُ مِنَ **(الخطيئة)**، أخطأُ خِطْئاً، والاسمُ الخِطءُ، وأخطأتُ إخطاءً، والاسمُ الخَطَاءُ، وقالَ أبو الحسن: الخِطءُ: الإثمُ، وهو ما أصابَهُ متعمِّداً ، والخَطَأُ: غيرُ التعمُّدِ، ويقال مِنْ هذا: أخطأ يُخْطِئُ... واسم الفاعلِ من هذا مُخطِئٌ، فأمَّا خَطِئْتُ فاسمُ الفاعل فيه **(خاطِئٌ)**، وهو المأخوذُ به فاعِلُهُ... وقد قالوا: خطِئَ في معنى أخطأ ... وقد يكون **(أخطأنا)**: أتينا بِخطءٍ...))[17].

وقال أيضاً: ((... فإنَّ الخَطَأَ ما لم يُتعمَّدْ، وما كان المأثمُ فيه موضوعاً عنْ فاعلهِ، وقد قالوا : أخطأ في معنى خَطِئَ، كما أنَّ خَطِئَ في معنى أخطأ...))[18].

ومنْ كُتُبِ (المعاجيم القرآنية) ما نصَّ عليه الرّاغبُ الأصفهانيُّ رحمه الله (ت502هـ)، إذْ قالَ: ((... الخَطَأُ : العدولُ عن الجهةِ، وذلك أضرب، أحدها: أنْ يُريدَ غيرَ ما تَحْسُنُ إرادتُهُ فيفعلَهُ، وهذا هو الخطأُ التامُّ المأخوذُ بهِ الإنسانُ، يقالُ: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً وخِطْأَةً... والثَّاني: أنْ يُريدَ ما يَحْسُنُ فِعْلُهُ ، ولكنْ يقعُ مِنْهُ خلافُ ما يريدُ، فيقالُ : أخطأ إخْطَاءً فهو مخطِئٌ، وهذا قد أصابَ في الإرادة وأخطأ في الفعل... والثَّالثُ : أنْ يُريدَ مالا يَحْسُنُ فِعْلُهُ ويتَّفِقَ مِنْهُ خلافُهُ، فهذا مخطِئٌ في الإرادة، ومصيبٌ في الفعلِ، فهو مذمومٌ بقصدهِ وغيرُ محمودٍ على فعله... وجملةُ الأمر أنَّ مَنْ أراد شيئاً فاتَّفق منه غيرُهُ يقالُ: أخطأ ، وإنْ وقعَ منه كما أرادَهُ يقالُ: أصاب ، وقد يُقالُ لمنْ فعلَ فعلاً لا يحسنُ أو أراد إرادةً لا تجمُلُ إنَّهُ أخطأ، ولهذا يقالُ: أصاب الخطأ وأخطأ الصواب، وأصاب الصواب وأخطأ الخطأ...))[19].

ومن كُتُبِ (التفسير) ما خلص إليه أبو القاسم الزمخشريُّ، إذْ قال: ((...وقُرِئَ **(خِطْأً)** ، وهو الإثمُ، يُقالُ: خَطِئَ خِطْأً، كأثِمَ إثْماً، و**(خطأً)** وهو ضدُّ الصوابِ ، اسمٌ منْ **(أخطأ)** ، وقيل: هو و**(الخِطْءُ)** كالحَذَرِ والحِذْرِ ...))[20].

الطبقةُ الرَّابعةُ : المصنَّفاتُ النحويَّةُ :

وهي كثيرةٌ، منها ما نصَّ عليه سيبويه نَفْسُهُ من المقابلة بين **(الخطأ واللّحن)**، وذلك قولُهُ في **(هذا بابٌ لاتكونُ هُوَ وأخواتُها فيه فصلاً)**[21]. : ((...يقولُ : لحنَ... كما تقولُ : اشتمل بالخطأ...))[22]. وجاء في مقدمة المحقِّق عبد السلام محمد هارون أنَّ **(الغلط)** كثيراً ما يردُ عند سيبويه بمعنى الخروج عن القياس، إذْ قال : ((... كما أنَّ

لسيبويه عباراته الخاصَّةِ التي تحتاجُ إلى الإلْفِ والمُمَارسةِ، فمن ذلك ما جاء في (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي) عند الكلام على (**معائش**) وتخطئة النحويين لها، قال: وأمَّا قولُ سيبويه ﷺ إنَّها غلطٌ، فإنَّهُ عنى أنَّها خارجةٌ عن القياس، وهو كثيراً ما يستعملُ (الغلط) في كتابه بهذا المعنى...))[23].

وعلى الرّغم من توافر سيبويه ﷺ على استعمال (**الخطأ**) في نعوته الحكميَّة، فإنَّهُ أخرجَهُ من عدَّة (القسمة الكلامية)، وقد تعقَّبَهُ أبو الحسن الأخفشُ فيما ذهب إليه، وهي مسألةٌ خلافيَّةٌ فصَّلْتُ الكلام عليها في (أطروحتي للدكتوراه)[24]، ولا يسعُ المقامُ هنا للعرض لها.

وممّا وردَ في (**الغلط**) أيضاً ما ذكرهُ أبو محمد الصيمريُّ ﷺ (من علماء القرن الرابع الهجري) عند كلامه على (بدل الغلط)، من أنَّ الغلط هو سبقُ اللِّسانِ إلى ما لايريدُهُ الإنسانُ ، وهو سُبَّةٌ في الكلامِ [25]، وبمثل ذا قال أيضاً جمعٌ من النحويين [26]، وذهب عبد القاهر الجرجانيُّ ﷺ (ت 471هـ) إلى أنَّ الغلط سهوٌ، وهو ساقطٌ مِنْ كُلِّ وجهٍ [27]، وزاد على ذلك أبو الحسن المجاشعيُّ ﷺ (ت479هـ) أنَّهُ قد يردُ على سبيل النسيان أيضاً ، وقد يكونُ عمداً [28]، وزاد عليهما ابنُ السيد البطليوسيُّ ﷺ (ت 521هـ) أنَّهُ قد يكونُ مِنْ عِيِّ المتكلِّمِ وغباوتهِ [29]، وعند ابن الخبّاز ﷺ (ت 628هـ) أنَّ الغلط هو الخطأ ذاتُهُ ، وهو مِن حاصل عدم عصمة الإنسانِ [30]، وذهب جمعٌ من ذوي التحقيق إلى الفصل بين (الغلط والنسيان)، وقوامُهُ أنَّ الغلط في اللِّسان والنسيان في الجنان [31]، وأنَّ الغلط أنْ يسبقك اللِّسانُ إلى ما لاتُريدُ والنسيان أنْ تعمدَ إلى ما لاتريد ولا يسبقك اللِّسانُ إلى ذكره [32]، ومن لطيف ما وقفتُ عليه ما ذكره الشيخُ محمد بن محمد البديريُّ الدمياطيُّ ﷺ (ت 1140هـ) من أنَّ ابتلاء الإنسان (**بالغلط والنسيان**) ، خليقٌ بأنْ يستوجب المغفرة والصفح ممَّنْ هو أهلُ المغفرة والإحسان، فإنَّهُ تبارك وتعالى نادى بلسان الحال، وهو مَنْ تردّى برداء الكمال أنْ يجبر ما يرى من الخلل، وأنْ يستر بلطفه ما كان من خطأ وزللٍ [33]، ونقول مع الشيخ: اللّهم آمين آمين .

قُلْتُ: هذا غايةُ ما يمكنُ الإلمامُ به في مفردتي (**الخطأ الغلط**) في تضاعيف مصنَّفاتِ علمائنا رحمهم الله جميعاً، ولي على ما أوردوه فيهما ملاحظاتٌ كثيرةٌ أعرضُ لها على النحو الآتي :

الملاحظة الأولى: قول سيبويه ﷺ في المقابلة بين **(الخطأ واللحن)**: ((...يقولُ: لحن... كما تقولُ: اشتملَ بالخطأ...)) [34]. معارضٌ بما قرَّرَهُ أبو هلالٍ العسكريُّ، إذْ قال: ((... إنَّ اللّحْنَ صرفُك الكلام عن جهته، ثُمَّ صار اسماً لازماً لمخالفة الإعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد، وقد يكون في القولِ والفعل، واللحن لا يكون إلا في القولِ، وتقولُ: لحن في كلامه، ولا يُقالُ : لحن في فعله، كما يقالُ: أخطأ في فعله، إلاّ على استعارةٍ بعيدةٍ...))[35]. ولازمُ ذلك أنَّ اللَّحْنَ أخصُّ مِنَ الخطأ في نعتِ **(خطل اللِّسانِ)** ، فلا يتقابلان إلاّ على سبيل التسامح، هذا هو حاصلُ الفرق بينهما في ضوء مذهب أبي هلالٍ، والحقُّ أنَّ سيبويه لم يتسامحْ تمام المسامحة في المقابلة بينهما ، فإنَّ لمذهبه أنصارَهُ أيضاً على ما سيأتي في موضعه إنْ شاء الله تبارك وتعالى.

الملاحظة الثانية : قولُ اللَّيث بن نصر الخرساني اللغوي المعروف فيما نقلَهُ عَنْهُ ابن منظورٍ ﷺ : ((... الغلطُ: كُلُّ شيءٍ يعيا الإنسانُ عنْ جهة صوابه من غير تعمُّدٍ...))[36]. مُعارضٌ بما قرَّرَهُ أبو هلالٍ العسكريُّ أيضاً من أنَّ الغلط يجوزُ أنْ يكونَ صواباً في نفسه [37]، فلا يكونُ عيّاً عن جهة الصواب في مطلق أحوالهِ، ومن الأُطْرُوفة أنَّني وجدتُ الباحث محمد باسل عيون السود قد ألزمَ أبا هلالٍ ﷺ بمقابلة اللّيث [38]، فعاد بذا النقضُ إلى النقض.!!

الملاحظةُ الثَّالثَةُ : قولُ أبي عبيدة (ت 210هـ) في المرادفة بين **(الخِطْء والخطأ)**: ((... وخَطِئْتُ وأخطأتُ واحدٌ...))[39]. مشكلٌ جدّاً، ولايمكنُ تحريرُ القولِ فيه على عجلٍ ، فإنَّهُ من وجهٍ مخالفٌ لما توافر عليه أغلبُ العلماء من التفريق بينهما، وهو ما نبَّهَ عليه أيضاً الدكتور محمد فؤاد سزكين في تعقُّبه لأبي عبيدة [40]، ولم يرضَهُ أيضاً الشيخ محمد جعفر الكرباسيُّ من المحدثين [41]، ومن وجه آخر فإنَّ ما ذهب إليه أبو عبيدة ممَّا لم يُنْكِرْهُ أبو الحسن الأخفش ، إذْ قال ﷺ : ((... وقد يقولُ ناسٌ من العرب: خَطِئْتُ في معنى أخطأتُ...))[42]. بل إنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ ﷺ قال : ((... وقد قالوا: أخطأ في معنى خَطِئَ، كما أنَّ خَطِئَ في معنى أخطأ...))[43]، ومن وجهٍ ثالثٍ فإنَّ **(خَطِئَ)** قد استُعْمِلَ فيما ليس للذنب فيه مدخلٌ، وهاك ما قالَهُ ابن منظورٍ فيما نقلَهُ عنِ الفرّاء ﷺ (ت 207هـ): ((... خَطِئَ السَّهْمُ وخَطَأَ، لغتان.))[44].

والحقُّ أنَّ (**الخِطْء والخطأ**) يترادفان في استعمالات العرب، ومَنْ فَرَّقَ بينهما فإنّما أراد (المائز العقديَّ) في الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة المشتملات على هاتين المفردتين ، وهو أمرٌ ألمعَ إليه أحمد بن محمد الفيوميُّ ﷺ (ت770هـ)، إذْ قال في تعقُّبه لأبي عبيدة : ((... وقال غيرُهُ: خَطِئ، في الدِّين...))[45].

الملاحظةُ الرّابعةُ : قولُ أبي هلالٍ العسكري : ((... لأنَّ الخطأ ما كان الصوابُ خلافَهُ، وليس الغلطُ ما يكون الصوابُ خلافَهُ ، بل هو وضعُ الشيء في غير موضعه...))[46]. مناقضٌ لأوّل مقالته: ((... إنَّ الغلط هو وضعُ الشيء في غير موضعه، ويجوز أنْ يكون صواباً في نفسه، والخطأ لايكون صواباً على وجه...))[47]. فإنَّ عجز كلامه ﷺ ظاهِرٌ جدّاً في أنَّ الغلط محضُ وضع شيءٍ في غير موضعه ، وخالصٌ تماماً من مقابلة الصواب إيّاه، في حين أنَّ صدر كلامهِ صريحٌ جدّاً في أنَّ الصواب ملحوظٌ في الغلط أيضاً، وليس سالماً من المقابلة بينهما، وهو مزلقٌ منه عجيبٌ، ولو اكتفى بأوّلِ مقالته في التفريق بين (**الغلط والخطأ**) لكان للمقابلة وجهٌ يستحقُّ التأمُّلَ.

ثمَّ إنَّ عجز كلامهِ محلُّ معارضةٍ أيضاً بما توافر عليه اللّيْث بن سعدٍ ﷺ مِن أنَّ الغلط عِيٌّ عنْ جهة الصواب، وحاصِلُهُ أنَّ الغلط ما كان الصوابُ خلافَهُ، والحقُّ أنَّ مفارقة الغلط للصواب من التحصيل الوجداني وليستْ من التحصيل البرهاني، وهي أيضاً أمرٌ عرفيٌّ خالصٌ، وإنكارُها مغالطةٌ محضةٌ.

الملاحظةُ الخامسةُ : قولُ أبي القاسم الزمخشري ﷺ : ((...تقولُ: فلان غَلِطَ في الكتاب وغَلِتَ في الحساب.))[48]. لَهُ معارضٌ لدى زين الدين الرازي، إذْ قال: ((... وقال أبو عمرو : الغَلَتُ في الحساب والغلطُ في القولِ.))[49]. والحقُّ أنَّ ما نصَّ عليه أبو القاسم اجتهادٌ منهُ محضٌ في استعمالات (**الغلط**) في قبال المروي عن العرب، إذْ قال الرازيُّ أيضاً: ((والعربُ تقولُ: غَلِط في منطقه وغَلِتَ في الحساب...))[50].

وبزَّ المجمعُ اللغويُّ القاهريُّ أبا القاسم في تقرير استعمالات (**الغلط**)، حيث جاء في معجمه: ((... يقالُ: غَلِط في الأمرِ، أو في الحساب، أو في المنطق...))[51]. جرياً وراء ما قرَّرَهُ ابنُ منظورٍ ﷺ بقوله: ((... وقد غَلِط في الأمرِ يَغْلَطُ غَلَطاً... والعربُ تقولُ: غَلِطَ في منطقهِ، وغَلِتَ في الحساب... قال: والغلطُ في الحساب وكُلِّ شيءٍ، والغَلَتُ لايكونُ إلا في الحسابِ...))[52]. وهو تسامحٌ مِن ابن منظورٍ والمجمع صريحٌ، وإنّما

المسموعُ عن العرب هو الغلطُ في المنطق دون الأمر والحساب ونحو ذلك ، وقد كان أبو عمرٍو فيما مضى من قولهِ ألزمَ للمسموع من غيرهِ .

ومثلُ ذا الاعتراضِ يردُ على أبي هلالٍ العسكري في قوله: ((... والخطأ إصابةُ خلافِ ما يقصدُ ، وقد يكونُ في القولِ والفعل...))[53]. بأنَّ المسموع عن العرب: غَلِطَ في القولِ لا أخطأ في القولِ .

الملاحظة السادسة: قولُ زين الدين الرازي وابن منظورٍ: ((... ولاتَقُلْ: أخطيتُ، وبعضهم يقولُهُ...))[54]. منعٌ منهما باطلٌ؛ لأنَّ تسهيل **(الهمزة)** في الفعل لُغةٌ محضةٌ فيه، ودونك ما قال أبو الحسن الأخفش ﷺ : ((... وبعضُ العرب يقولُ: أخطيتُ وتوضَّيْتُ، ولا يهمزون.))[55]. ثُمَّ إنَّ قولَهُما: وبعضهم يقولُهُ، ملبسٌ، فإنْ أرادا أنَّ بعض العلماء يجيزُهُ ، فالجواز صحيحٌ لا غبار عليه ؛ لأنَّ التسهيل لُغةٌ، وإنْ أرادا أنَّ التسهيل مسموعٌ عن بعض العرب، فتلك حُجَّةٌ عليهما في تطاولهما على كلام العربِ بالمنعِ.!!

الملاحظةُ السابعةُ: قولُ ابن منظورٍ : ((... الخَطَأُ والخَطَاءُ: ضدُّ الصوابِ...))[56]. في إطلاقه إشكالٌ، وهاك ما قال أبو هلالٍ العسكريُّ: ((...إنَّ الخطأ هو أنْ يقصدَ الشيء فيصيبَ غيرَهُ، ولا يُطْلَقُ إلاَّ في القبيح ، فإذا قُيِّدَ جاز أنْ يكونَ حسناً... والخطاءُ تعمُّدُ الخطأ، فلا يكون إلا قبيحاً...))[57]. وهو فرقٌ بينهما لم يلتفتْ إليه أيضاً المجمعُ اللغويُّ القاهريُّ، إذْ جاء في معجمه: ((... الخَطَاءُ: ما لم يُتعمَّدْ مِنَ الفعل و– ضدُّ الصواب... الخطأُ: الخطاء...))[58].

الملاحظةُ الثَّامِنةُ : قولُ المجمع اللغوي القاهري في معجمه: (((... ويقالُ: أخطأ فلانٌ: أذنبَ عمداً أو سهواً...))[59]. مشكلٌ من ثلاثة أوجهٍ:

الوجهُ الأوّلُ: أنَّهُ معارضٌ بنُقُولِ ابن منظورٍ في معجمه، إذْ قال: ((... قال المنذريُّ: سمعتُ أبا الهيثم يقولُ: خَطِئْتُ : لما صنعَهُ عَمْداً، وهو الذَّنبُ، وأخطأتُ: لما صنعَهُ خطأً ، غير عَمْدٍ...))[60].

الوجه الثاني: أنَّهُ معارضٌ أيضاً بما جاء في كُتُبِ (الفروق اللغويّة) من عدم التساوي بين (الخطأ والذنب) ، مِن حيثُ إنَّ الذنب يُطْلَقُ على ما يُقْصَدُ بالذّات والخطأ على ما يُقْصَدُ عرضاً، وإنَّ الذَّنْبَ للكبير والخطأ للصغير [61]، ثُمَّ إنَّ المستعمل للذّنب هو **(خَطِئ)** لا **(أخطأ)** ، على ما هو الغالبُ من تقريرات العلماء التي تقدَّمَ العرضُ لها .

الوجهُ الثالث: أنَّ السَّهْوَ ليس خالصاً **(للخطأ)**، بل إنَّهُ في **(الغلط)** ألصقُ منه في الخطأ، على ما مضى العرضُ لَهُ فيما سبق.

الملاحظةُ التاسعةُ: ما توافر عليه بعضُ العلماء من أنَّ الغلط غباوةٌ وعِيٌّ وأنَّ وقوعَهُ في منظوم كلام العرب ومنثورهِ ممكنٌ وغيرُ ممتنعٍ [62]، معارضٌ بما نصَّ عليه أبو الفتح بن جنِّي ﷺ (ت 392هـ) من أنَّ الغلط عند العرب لا يأتي هذراً؛ لأنَّهُم قد يُلاحظون بالمُنَّةِ والطباع ما لانلاحظُهُ نحنُ عن طولِ المباحثة والسَّماع [63].

والحقُّ أنَّ تشخيصَ **(الخطأ والغلط)** بما يُرِيحُ النَّفْسَ ويَسْلَمُ منْ إمكان مناقشته والاعتراض عليه يكادُ يكونُ مطلباً عسيراً جدّاً، لا فرق في ذلك بين الدراسات اللغويَّةِ القديمةِ والدراساتِ اللسانيَّةِ الحديثة، إذْ جاء في بعض معاجيمها: ((خطأ ، لحن : هو كُلُّ خطأ لغويٍّ صرفيّاً كان أو نحويّاً.))[64].

ويردُ على هذا التعريف ما يأتي :

أوّلاً: أنَّهُ يؤسِّسُ معياريّاً بلا قيدٍ لنظريَّةِ **(الخطأ والصواب)**، وهي نظريَّةٌ محلُّ نظرٍ في اللسانيات الحديثة نفسها، إذْ قابلتْهَا بنظريَّة **(التنوّع اللغوي)** ، وقوامُها أنَّ كُلَّ تنوّعٍ في اللُّغة: ((... لَهُ معيارُهُ الداخليُّ الخاصُّ به، وقد يكونُ هناك صوابٌ في لهجةٍ، وهو في لهجةٍ أخرى غيرُ مرغوبٍ فيه اجتماعيّاً.))[65]. وحاصلُ ذلك أنَّ التعريف منبسطٌ لا قيد فيه، فهو بذا محلُّ نظرٍ وتأمُّلٍ .

ثانياً: أنَّه معارضٌ أيضاً بما يُعْرَفُ في اللسانيات **(بالخطأ الظاهري)**، وهو : ((...الخطأُ اللُّغويُّ الذي يراهُ القارئ أو يسمعُهُ السَّامِعُ، ولكنَّهُ قد يكونُ صحيحاً بالنسبة لما يقصدُهُ الكاتبُ أو المتكلِّم.))[66]. وهو مفهومٌ يُسْقِطُ سلطة **(الحكم المطلق)** للمتلقِّي، ويعطي لصاحب اللُّغةِ حقَّ المشاركةِ والمنازعةِ فيه، والتعريفُ لم يُشِرْ على أيٍّ واحدةٍ من السلطتينِ يقومُ ، فهو بذا مبهمٌ، وإجراؤهُ مُجرى المفروغ منه مشكلٌ جدّاً.

على أنَّ في مساواة التعريف بين **(الخطأ واللَّحْنِ)** تقويةً لمذهب سيبويه في المساواة بينهما، ومن ذا يُعْلَمُ أنَّهُ ﷺ قد سبق اللسانيات الحديثة إلى ما خَلُصَتْ إليه، مع الالتفات إلى أن **(اللحن)** في اللسانياتِ ثلاثة مستوياتٍ، في الأوّلِ منها يجري مُجرى **(الخطأ)**، إذ قيل في حدِّهِ: ((لحن : هو كُلُّ خطأ لغويٍّ أو نحويٍّ يرتكبُهُ شخصٌ ما.))[67]. وهو حدُّ الخطأ نَفْسُهُ .

وفي الثاني منها يجري مُجرى **(الوهم الدلالي)** ، حيثُ جاء في حدِّهِ أيضاً: ((اللَّحْنُ: هو استخدامُ الكلمة أو الجُملةِ في غير محلِّها بسبب تشابه المعنى...))[68].

والثالث يجري مجرى **(الشذوذ)** ، وهو حدُّهُ بأنَّهُ: ((...خرقُ التقاليد المقبولة مثل قواعد التلفظ والنحو وأصول اللغة.))[69]. وهو قريبٌ جداً من مفهوم **(الشاذِّ)**، حيثُ عُرِّفَ بأنَّهُ كُلُّ جملةٍ: ((... تنطوي على تباينٍ بالنسبة للقواعد الموضوعة.))[70]. ويقابلُهُ أيضاً مصطلحُ **(الشواذيَّة أو الشذوذيَّة)** ، ويُقْصَدُ بها: ((...الخروجُ عن القياس اللغوي.))[71].

وظاهِرٌ تماماً أنَّ اللَّحْنَ لا يساوي **(الخطأ)** إلا في واحدةٍ من مستوياته الثلاثة، وهو عيبٌ ثالثٌ نوردُهُ على التعريف أيضاً، ويتحصَّلُ من مجموع المؤاخذات عليه أنَّهُ غيرُ ناضجٍ على وفق المعايير اللسانيَّةِ نفسها.

وتشخيصُ **(الخطأ والغلط)** على نحوٍ مفروغٍ مِنْهُ لا تجدُهُ في (المباحث الفلسفية) أيضاً، إذْ جاء في بعض معاجيمها: ((... وللخطأ في اصطلاحنا عدَّةُ معانٍ:

1- الخطأ نقيضُ الصواب ، وهو أنْ تحكم على شيءٍ بأنَّهُ باطلٌ (Faux) وهو حقٌّ ، أو تحكم عليه بأنَّهُ حقٌّ وهو باطلٌ ، فالخطأ إذاً في الحكم... لا في الإحساس ولا في التصوّر.
2- الخطأ فعلٌ يصدرُ بلا قصدٍ إليه عند مباشرة أمرٍ مقصودٍ سواه، وهو ضدُّ العمد ...
3- الخطأ هو الإثمُ ، أي ما يجبُ التحرُّرُ منه شرعاً وطبعاً، وهو مرادفٌ للذنب (Faute)؛ لأنَّ معنى الذَّنب ارتكابُ الرَّجُلِ أمراً غير مشروعٍ، ومرادفٌ أيضاً للخِطْء والخطيئة؛ لأنَّ الخطيئة هنا هي التقصيرُ في اتِّباع القواعد الواجبة خُلُقيّاً أو فنيّاً أو علميّاً أو منطقيّاً... فإذا قَصَّرَ الفاعِلُ في تطبيق إحدى هذه القواعد كان مخطئاً أو خاطئاً .
4- والخطأ هو الضَّلال، وهو سلوكُ طريقٍ لا يُوْصِلُ إلى المطلوب...))[72] .

وقيل في الغلط: ((... هو الخطأ والضلال ، تقولُ: غلط في الأمر، لم يعرفْ وجه الصواب فيه، ومنهُ الغلطُ في الحساب أو في المنطق. إن أسباب الغلط على كثرتها ترجعُ إلى أمرٍ واحدٍ، وهو عدمُ التمييز بين الشيء وأشباهه، وهي تنقسم إلى ما يتعلَّقُ بالألفاظ وإلى ما يتعلَّقُ بالمعاني، وإذا وقع الغلطُ في الاستدلال سُمِّي ذلك الاستدلال استدلالاً زائفاً أو كاذباً ... وهو مرادفٌ للمغالطة، أي (السفسطة) ، والفرقُ بين الغلط والمغالطة في

الاستدلال أنَّ المغالطة تتضمَّنُ معنى التمويه على الخصم ، على حين أنَّ الغلط لا يتضمَّنُ ذلك...))[73]. ويردُ على مفهومي (**الخطأ والغلط**) الفلسفيين ما يأتي :

أوَّلاً : حدُّ الخطأ بأنَّهُ : ((... **نقيضُ الصواب** ...)). فصلٌ بدهيٌّ مفروغٌ منه، وإيرادُهُ في الحدِّ لا يُسْمِنُ ولا يُغني، وحدُّهُ بأنَّهُ : ((... **فِعْلٌ** ...)) . معارضٌ بأنَّ الخطأ حقيقةٌ في المقولِ أيضاً، وحدُّهُ بأنَّهُ: ((... **الضَّلالُ**...)). مشكلٌ جدّاً ؛ لأنَّ الضلال يُقالُ لكُلِّ: ((... عدولٍ عن المنهج عَمْداً كان أو سَهْواً، يسيراً كان أو كثيراً...))[74]. وهو أيضاً: ((... ترك الطريق المستقيم عَمْداً كان أو سهواً، قليلاً كان أو كثيراً...))[75]. والعدولُ عن المنهج أو ترك الطريق المستقيم عمداً خطيئةٌ وخطءٌ لا خطأٌ ، ثُمَّ إنَّ الضَّلالَ منبسطٌ في محصولهِ الدلالي، وإيرادُهُ مساوياً للخطأ مغالطةٌ محضةٌ، فإنَّ من دلالاته (**الموتَ واستحالة البدن**)[76]، وهو معنًى في الضَّلالِ أجنبيٌّ تماماً عن الخطأ، ومن دلالاته أيضاً (**الكفر**) [77]، والكفرُ أبداً خطءٌ وخطيئةٌ لا خطأٌ .

ثانياً : ما توافر عليه التشخيصُ الفلسفيُّ من المقابلة على نحو التساوي بين (**الخطأ والغلط**) ، و(**الخطأ والذنب والخطيئة والخطء**)، ومن حشرٍ (**للغلط**) في غير المقول كالحساب ونحوهِ، كُلُّ أولئك من إبداع البحث اللغوي في تضاعيف البحث الفلسفي، وما تقدَّم في تضاعيف مبحثنا هذا يغني عن تكرار مُناقشتها والردِّ عليها هاهنا، حاشا ما وردَ في تقرير أسباب الغلط من أنَّها على كثرتها تعودُ إلى أمرٍ واحدٍ، وهو : ((... **عدمُ التمييز بين الشيء وأشباهه**...)). ويردُ على مفهوم (**الغلط**) هذا أنَّهُ ملبسٌ تماماً؛ لأنَّ الغلط في أسبابه اللفظيَّةِ محضُ عدمِ تمييزٍ، وفي أسبابه الدلاليَّةِ محضُ تمويهٍ على سبيل المغالطة أو السفسطة، وحاصلُ هذا أنَّ الحقيقة في الأسباب اللفظيَّةِ غيرُها في الأسباب الدّلاليَّةِ، وهو ملحظٌ لم يَغِبْ عن المعجم نفسه ، فكيف تُجْعَلُ الأسبابُ الدّلاليَّةُ من قسمي أسباب الغلط ، وهي للمغالطاتِ لا للأغلاط ؟!! والحقُّ أنَّهُ مزلقٌ ثقيلٌ أضعُهُ بين أيادي المختصِّين بالفلسفة .

والصحيحُ عندي في مفهومي (**الخطأ والغلط**) أنَّ الأخطاء للأفكار والأغلاط للألفاظ ، فكلُّ فكرٍ نقيضٍ للصَّواب خطأٌ، وكُلُّ مقولٍ نقيضٍ لَهُ غلطٌ، ولازمُ ذلك أن الأخطاء للعقولِ والأغلاط للألسنةِ، هذا هو الصوابُ فيما أرى في الفرق بين (**الخطأ والغلط**) ، ولهما في تضاعيف كتاب سيبويه ﵀ تطبيقاتٌ كثيرةٌ في المسموع من كلام العرب، أعرضُ لها في ضوء المبحث التالي .

المبحث الثَّاني

حقائق أغلاط العرب وأخطائها في تطبيقات الكتاب

ليس من العجب في شيءٍ أنْ يتوافر أبو الفتح بن جنِّي ﷺ (ت 392هـ) على باب أسماهُ **(باب في أغلاط العرب)** [78]، وأنْ يتابعَهُ على ذلك أبو الفضل السيوطيُّ (ت911هـ) في ثلاثة أبوابٍ هي: **(معرفة أغلاط العرب)** [79] و**(أغلاط الشعراء)**[80] و**(فصل أكاذيب الأعراب)**[81]، بعد أن اشتمل **(قرآن النحو)** كتابُ سيبويه على ما يبيحُ ذلك في تضاعيفه، على أنَّ الدّارسين قد اختلفوا في توجيه **(تغليط)** العرب في كتاب سيبويه اختلافاً كبيراً، وكُلٌّ يدَّعي أنَّ ما ذهب إليه هو الحقُّ والصَّوابُ، ودونك ما وقف عليه البحثُ مُرتَّباً بحسب أبواب الكتاب نفسه في ضوء المستويات الآتية :

المستوى الأول : هذا بابُ مجرى النَّعْتِ على المنعوت والشَّريك على الشَّريك والبدلِ على المبدل منه وما أشبه ذلك [82]:

قال سيبويه ﷺ : ((... وممَّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا حُجْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فالوجهُ الرَّفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم... وقال الخليلُ ﷺ: لايقولون إلاّ هذانِ جُحرا ضبٍّ خَرِبانِ ، من قبل أنَّ الضبَّ واحدٌ والجُحْرَ جُحْرانِ، وإنَّما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدَّةِ الأوَّلِ، وكان مُذكَّراً مثلَهُ أو مؤنَّثاً، وقالوا: هذه جِحَرَةُ ضبابٍ خَرِبةٍ؛ لأنَّ الضِّباب مؤنَّثةٌ؛ ولأنَّ الجِحَرة مؤنَّثةٌ ؛ والعدَّةَ واحدةٌ، فغلطوا...))[83].

قُلْتُ : هذهِ المسألةُ من مسائل **(الجرِّ على الجوار)**، والخلافُ فيها بين سيبويه والخليل وغيرهما من البصريين معروف مشهور لدى الدَّارسين [84]، ومن الملل بمكانٍ تكرارُهُ والخوضُ فيه، وإنَّما المشكلُ فيها ما توافر عليه الخليلُ بن أحمد ﷺ في قوليه : ((... **وإنّما يغلطون...**)). و((...**فغلطوا...**)). وفي توجيه **(غلط العرب)** هذا مذاهب عدّة هي :

الأوَّلُ : أنَّ الغلط في قبال (الإقواء) وبمنزلتهِ [85].

الثَّاني: أنَّ الغلط في قبال **(الشاذِّ)** الَّذي لايُحمَلُ عليه ولا يُقاسُ به [86].

الثَّالثُ : أنَّ الغلط في قبالِ **(الضرورة والشذوذ)**[87] .

الرَّابعُ : أنَّ الغلط في قبال **(الخطأ والتخطئة)** [88] .

الخامسُ : أنَّ الغلط في قبالِ **(الوهم والسهو)** [89].

السَّادسُ: أنَّ الغلط في قبال **(التوهُّم والشذوذ)** [90].

والحقُّ أنَّ الغلط في قبال **(الشذوذ)** ؛ لأنَّ الحمل على **(الجوار)** له نظائرُ كثيرة في السماع والأقيسة ، وهو ما اعترف به الخليلُ نفسه فيما نقلَهُ عنه سيبويه، إذْ قال أبو بشرٍ: ((... ألا ترى أنَّك تقولُ : هذا حبُّ رُمَّانٍ، فإذا كان لك قُلْتَ: هذا حبُّ رُمَّاني، فأضفت الرُّمَّان إليك ، وليس لك الرُّمَّانُ، إنَّما لك الحبُّ، ومثلُ ذلك: هذهِ ثلاثةُ أثوابك، فكذلك يقعُ على : جُحْرِ ضبٍّ، ما يقعُ على : حبِّ رُمَّانٍ، تقولُ: هذا جُحْرُ ضَبِّي ، وليس لك الضبُّ، إنَّما لك جُحْرُ ضبٍّ ، فلم يمنعْكَ ذلك من أنْ قُلْت: جُحْرُ ضَبِّي، والجُحْرُ والضبُّ بمنزلة اسمٍ مفردٍ، فانجرَّ **(الخَرِبُ)** على الضبِّ، كما أضفتَ الجُحْرَ إليك مع إضافة الضبِّ . ومع هذا أنَّهُم أتبعوا الجرَّ الجرَّ، كما أتبعوا الكسرَ الكسر، نحو قولهم: بِهِم وبدارِهِم، وما أشبه هذا، وكلا التفسيرين تفسيرُ الخليل، وكان كُلٌّ واحدٍ منهما عنده وجهاً من التفسير...))[91].

وما نظَّرَ به الخليلُ غيضٌ من فيضٍ، حيثُ بزَّهُ في ذلك أبو البقاء العكبريُّ (ت616هـ)، إذْ قال ﷺ بعد أنْ أوغل في الاحتجاج **(للجوار)** : ((... وهذا موضعٌ يَحْتَمِلُ أنْ يُكْتُبَ فيه أوراقٌ من الشواهد...))[92].!!!

وبذا يُعْلَمُ أنَّ قولَ الأستاذ عباس حسن ﷺ : ((... والكلامُ على هذا النَّوعِ مِنَ الجرِّ يُذكِّرُنا نوعاً آخر من الجرِّ يجبُ التشدُّدُ في إهمالهِ، وفي ترك استعمالهِ والاقتصار فيه على المسموع وحده؛ لوضوحِ **(فسادهِ وإفسادهِ)**، وهو الجرُّ بالمجاورةِ...))[93]. بهتانٌ منه عظيمٌ.!!!

وحملُ **(الغلط)** على **(الشذوذ)** هو ما خلص إليه أيضاً العلاّمة مهدي المخزوميُّ، إذْ قال ﷺ : ((... وكان البصريُّون يقصرون تأثيرَهُ على أمثلةٍ معيَّنةٍ محفوظةٍ، لم ينكروها ولكنَّهُم نظروا إليها على أنَّها مخالفةٌ للقياس... وكان الخليلُ – كما رأينا من تفسيره– يلمحُ أثر الجوار في جرِّ **(خَرِبٍ)**، وكسر **(الهاء)** من **(بهم وبدارهم)** ، ولكنَّهُ مخالفٌ للقياس عنده ...))[94]. واعتلَّ لمخالفة القياس بقوله: ((... لأنَّ أواخرَ الأسماءِ إنَّما تخضعُ في أحوالها المختلفة للإعراب لا للعواملِ الصوتيَّةِ ...))[95].

وحاصلُ ذلك أنَّ معنى قول الخليل: ((... **وإنَّما يغلطون**...)). هو : وإنَّما يجاوزون القياس، ويقابلُهُ في الألسنيَّة الحديثة مصطلحُ (التعبير الشاذ – Idio Tisme)[96]. على أنَّ نعت الخليل لهذه الخاصَّة النحويَّة **(بالغلط)** ثقيلٌ جدّاً لا أرى

لَهُ مُسوِّغاً البتَّة، وهو لديَّ من زلق اللِّسانِ، وفي عرف اللسانيات الحديثة من **(التصحيح المفرط)**[97]؛ لكثرة الحمل على **(الجوار)** في فصيح الكلامِ [98]، ووفرة نظائره فوق ما ألَمَّ به الخليلُ [99]، وإقرار جمهور النحويين لَهُ والتفريع عليه [100]، واشتمالهِ على مباعث صوتيَّةٍ مقصودةٍ وردتْ وفاقاً لواحدةٍ من أُمَّاتِ خصائص اللُّغة العربيَّة؛ فإنَّ: ((... المماثلة بين الكلمات العربيَّةِ، ومشاكلة الكلمة لسابقتها، أمرٌ كثيرٌ شائعٌ . وأنواعُ السَّجع في النَّثرِ، والقافية في الشعر، والفواصل في آي الكتاب الحكيم، كُلُّها شاهدةٌ بأنَّ الانسجامَ والتماثُلَ بين الكلمات من الموسيقى وجمالها المرعي...))[101]. ومن بين المباعث الصوتيَّة التي يشتملُ عليها الحملُ على الجوار، هو التخفُّفُ من كُلِّ ما يؤدي إلى بذل مجهودٍ عضليٍّ في النُّطْق، وإغناء موسيقى اللّفظ اتِّساقاً وانسجاماً ، ولذا أطلق عليه المخزوميُّ رحمه الله مصطلح **(العامل الصوتي)**[102]، تأكيداً منه على حضور المباعث الصوتيَّة فيه بقُوَّة ، وهو ما التفت إليه أيضاً الدكتور تمام حسان، إذْ قال: ((... قالت العربُ: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فأغنتْ عندهم قرينةُ التبعيَّةِ وهي قرينةٌ معنويَّةٌ عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابيَّة، وهي لفظيَّةٌ ، وكان الدّاعي إلى ذلك داعياً موسيقيّاً جماليّاً، وهو المناسبةُ بين المتجاورينِ في الحركة الإعرابيَّة ، وقد سمَّاهُ النحاةُ المجاورة.))[103].

المستوى الثَّاني: هذا بابٌ ينتصبُ فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة انتصابَهُ إذا صار ما قبلَهُ مبنيّاً على الابتداء [104]:

قال سيبويه: ((... واعلمْ أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهُم أجمعون ذاهبون ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنَّ معناهُ معنى الابتداء، فَيُرى أنَّهُ قال: هُم ، كما قال: **(ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا)** [105]. على ما ذكرتُ لك...))[106].

قُلْتُ : واختلف الدّارسون في توجيه قول سيبويه: **((...واعلمْ أنَّ ناساً من العرب يغلطون...))**. اختلافاً كبيراً خرجوا به إلى المناكرة، ودونك ما وقف عليه البحثُ في تضاعيف مصنَّفاتهم على النحو الآتي:

أوّلاً: أنَّ الغلط على معنى **(التوهُّمِ)**، قال أبو سعيد السيرافيُّ (ت 368هـ): ((... قد ذكر بعضُ النحويين أنَّ الغلط إنّما وقع في **(إنَّهُم أجمعون)** ؛ لأنَّ لفظ **(هم)** يكونُ للرَّفع في قولك: هم قائمون، وأشباه ذلك: فتوهَّمُوا **(إنَّهُم)** في تقدير: هم أجمعون، وجعل **(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)** في معنى : أنت وزيدٌ ذاهبانِ...))[107]. وقال أبو نصرٍ هارون بن موسى

القرطبيُّ (ت 401هـ): ((... (هم) فَي قولهِ: فيُرى أنَّهُ قال هم، هو الذي في قوله: إنَّهُم أجمعون ذاهبون، وحمل (**أجمعين**) على موضع (**هم**)، كحمل: (**ولا سابقِ**) على موضع : (**مُدْرِك**)، وتوهَّم الباء فيه كما توهَّم الابتداء في : إنَّهُم أجمعون ذاهبون.))[108].

ولم ينفردْ شرّاحُ كتاب سيبويه في ذلك ، إذْ نبَّهَ عليه أيضاً ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (ت 761هـ) في ردِّه على زعمِ ابن مالك فيما سيأتي قريباً ، إذْ قال ﷺ : ((...ومرادُهُ (بالغلط) ما عبَّرَ عَنْهُ غيرُهُ (بالتوهُّمِ) ، وذلك ظاهِرٌ من كلامهِ، ويوضِّحُهُ إنشادُهُ البيت ، وتوهَّم ابنُ مالك أنَّهُ أراد بالغلط (الخطأ)...))[109] . والتمس بعض الدّارسين المحدثين (للتوهُّمِ) مسمًّى آخر في اللغويَّاتِ الحديثة، فقال: ((... ويطلق اللغويون المعاصرون على التوهُّمِ اسم القياس الخاطئ))[110]. ومنهم مَنْ قابله بما يُعْرَفُ (بقياس المتكلِّم) ، إذْ قال: ((... يُفرِّقُ الدَّارسون بين كون القياس عمليَّةً فرديَّةً ذهنيَّةً يصوغُ المتكلِّمُ بموجبها كلامَهُ، وبين كونه أصلاً من الأصول التي يعتمدها النحويُّ أو الفقيهُ في سنِّ القواعد والأحكام... وقد برز (قياسُ المتكلِّم) بوضوحٍ لدى علماء اللغة المحدثين في الغرب، فالقياسُ عندهم عمليَّةٌ فرديَّةٌ يكونُ المقيسُ عليه هو ما اختزنَهُ المرءُ في حافظته من محصولٍ لغويٍّ... وقد سمَّى بعضُ المحدثين القياس عندما تكونُ المشابهةُ بين (المقيس والمقيس عليه) متوهَّمةً قياساً خاطئاً، وربطوا بين القياس الخاطئ وبين ما عُرِفَ لدى أئمَّة العربيَّة بالغلط أو التوهُّمِ أو التشبيه، وهو ربطٌ سليمٌ، فالذي يُفهم من كلام النحّاة أنَّ التوهُّمَ حالٌ نفسيَّةٌ تُلِمُّ بالشاعر أو النَّاثر في الخطاب أو الإبداع حين يستغرقُ فيما هو فيه، وحينئذٍ تسيطرُ عليه قوالبُ اللُّغةِ وأعرافُها التركيبيَّةُ التي يختزنُها في ذهنه، فيتوهَّمُ أنَّهُ يستعمِلُ تركيباً، ويكون قد استعمل غيرَهُ، فيبني ما يليه من التركيب على ما توهَّمَهُ لا على ما استعملَهُ...))[111].

ثُمَّ خلص إلى القول: ((... إنَّ حديث النحَّاة عن (التوهُّم) ليس وهماً من أوهامهم كما يزعمُ بعضُ الدّارسين، بل هو دليلٌ على إدراكهم العفوي والعميق المقايسات الذهنيَّة والعفويَّة التي يقومُ بها المتكلِّمُ لدى صياغة كلامهِ ، ممَّا يؤكِّدُ تأكيداً لا لبس فيه أنَّهُم أدركوا عمليّاً ما يُسَمَّى (بقياس المتكلِّم) الذي برز بوضوحٍ عند المحدثين من علماء اللُّغةِ في الغرب.))[112].

ثانياً: أنَّ الغلط على معنى (التخطئة والخطأ)، وإليه ذهب ابنُ مالكٍ وجماعةٌ من المحدثين، قال ابنُ مالك (ت 672هـ) ﷺ : ((... وغلَّط سيبويه مَنْ قال : إنَّهم أجمعون

ذاهبون ، وإنّك وزيدٌ ذاهبانِ ... وهذا غيرُ مرضيٍّ منه ﷺ ؛ فإنَّ المطبوع على العربيَّةِ كزهيرٍ قائل البيت لو جاز غلطُهُ في هذا لم يُوْثَقْ بشيءٍ من كلامهِ ، بل يجب أنْ يُعتقد الصَّواب في كُلِّ ما نطقتْ به العربُ المأمون حدوث لحنهم بتغيُّرِ الطِّباع، وسيبويه موافقٌ على هذا ، ولولا ذلك ما قبل نادراً ، كَلَدُنْ غدوةً، وهذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ...))[113]. وقال أيضاً في موضعٍ آخر: ((...ونسب سيبويه قائل: إنَّهم أجمعون ذاهبون، إلى الغلط ، مع أنَّهُم من العرب الموثوق بعربيتهم، وليس ذلك من سيبويه بمرضيٍّ، بل الأولى أنْ يُخرَّجَ على أنَّ قائل ذلك أراد: إنَّهُم هم أجمعون ذاهبون ، على أنْ يكون (هم) مبتدأً مؤكّداً بـ(أجمعون) ، مخبراً عنه بـ(ذاهبون)، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأ وبقي توكيدُهُ، كما يُحْذَفُ الموصوفُ وتبقى صفتُهُ، وأكثرُ ما يكون ذلك في (صلة الموصول) ، نحو: قدم الذين فارقتُ أجمعين، أي: الذين فارقتُهم أجمعين...))[114].

وقد اتَّخذ مشايعو ابن مالك من المحدثين قول سيبويه ﷺ : ((...**يغلطون**...)) غرضاً ومَغرماً ، إذْ قال الأستاذ إبراهيم مصطفى: ((...ومع ما نعرفُهُ لسيبويه ﷺ من إجلالٍ يملأُ القلب، فإنَّا نراهُ هنا قد أخطأ وخطَّأ صواباً...))[115]. وقال أيضاً: ((... وقالت العربُ : إنَّهم أجمعون ذاهبون، فخطَّأهم سيبويه، وهو المخطئ ...))[116]. وممَّنْ أنكره على سيبويه أيضاً وعدَّهُ تعسُّفاً منه الدكتور عفيف دمشقية، إذْ قال: ((... لأنَّ من التعسُّفِ القول بأنَّ العربيَّ (يغلط)، خاصَّةً وأنَّ اللُّغة هي المرجع الأوَّلُ والأخيرُ لكُلِّ العلوم المتعلِّقة بها لا منطق المشتغلين فيها...))[117]. وبلغ الإنكارُ على سيبويه لدى الدكتور أحمد مكي الأنصاري حدَّ (الإعدام) ، إذْ قال في الردِّ عليه: ((... ولسنا مع سيبويه في تغليط العرب... فكأنَّ النَّحو هو الأصلُ ، وكُلُّ شيءٍ ينبغي أنْ يكون في خدمته وطوع إرادته... وإلاّ حُكِمَ عليه (بالإعدام) مع الأسف الشديد ، وأيُّ إعدامٍ أكثرُ من الإنكار والردِّ والتغليط والخروج عن سنن اللُّغة العربيَّة بكلِّ وجهٍ من الوجوه؟!...))[118].

وقال الدكتور مهدي المخزوميُّ في إلزامِ سيبويه: ((... ولم يَكُنْ سيبويه على حقٍّ حين عدَّ هذا غلطاً، أو ظنَّ أنَّ ناساً من العرب يغلطون ، حين يقولون مثل هذا ؛ فالأمثلة كثيرةٌ من القرآن والشعر وكلام العرب...))[119].

ولم يرضَ البتَّةَ الأستاذ نوري المسلاّتي أنْ يكون (الغلطُ) على معنى (التوهُّم) في مقالة سيبويه ، واعتلَّ لذلك فقالَ: ((... المرادُ بالتغليط في مصطلحهم (التخطئة) ، كما

رأى ذلك بعض المحقِّقين... وأمَّا تفسيرُ ابن هشامٍ في (مغنيه) ... التغليط أنَّ المراد به (الوهم) الاصطلاحيُّ تبعاً لابن الأنباري في (الإنصاف)... فمخالفة لظاهر اللفظ، ويحتاجُ إلى إقامة الدَّليلِ لبيان صحَّته...))[120].

ثالثاً : أنَّ التفسيرين ممكنان معاً، ويُحتمَلُ غيرُهما أيضاً، وإلى ذلك ذهب محمد بن علي الصبَّان (ت 1206هـ)، إذْ قال ﷺ : ((... وقولُهُ: (يغلطون)، من باب فرح. واعترض بأنَّهُ كيف يُسند الغلط إلى العرب، وأُجيب بأنَّهُ لا مانع من ذلك؛ لما سبق من أنَّ الحقَّ قدرةُ العربي على (الخطأ) إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ، وقيل: مرادُ سيبويه بالغلط مجرَّدُ توهُّم أنْ ليس في الكلام (**إنَّ**)، وهذا ما يدلُّ عليه بقيَّةُ كلامهِ كما بسطَهُ في (المغني)، ويُحتمَلُ أنَّ مراده بالغلط (شدَّةُ الشُّذوذ)...))[121].

قُلْتُ : والصَّوابُ أنَّ (الغلط) على معنى (التوهُّم والبعد) في كلام سيبويه، وقد نصَّ على ذلك أبو بشرٍ نَفْسُهُ في غير موضعٍ من كتابه عند إيراده بيت (زهير) المشبَّه به ما تقدَّم من كلام العرب، من ذلك قولُهُ في (**هذا بابُ أو**)[122]. ((... وأمَّا الخليلُ فجعلَهُ بمنزلة قول زهير... والإشراك على هذا (التوهُّم) بعيدٌ كبُعْدِ: (ولا سابقٍ شيئاً). ألا ترى أنَّهُ لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنَّما تُوُهِّمَ هذا فيما خالف معناه التمثيل...))[123]. وقولُهُ في (**هذا باب الحروف التي تنزَّلُ بمنزلة الأمر والنَّهي...**)[124]: ((... وسألتُ الخليل عن قوله ﷻ : ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون، 10] . فقال: هذا كقول زهير... وكأنَّهُم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّمُوا هذا ...))[125]. وقولُهُ في (**هذا باب ما تلحقُهُ الهاء في الوقف لتحرُّكِ آخر الحرفِ**)[126]. : ((... وزعم أبو الخطَّاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ، من دعوتُ ، فيكسرون العين، كأنَّها لمَّا كانتْ في موضع الجزم توهَّموا أنَّها ساكنةٌ... فكسروا... لأنَّهُ لا يلتقي ساكنان... وهذه لغةٌ رديئةٌ ، وإنَّما هو غلطٌ كما قال زهير...))[127].

وحاصلُ ذلك كُلِّه أنَّ قول سيبويه: ((... واعلمْ أنَّ ناساً من العرب يغلطون... كما قال : (**ولا سابقٍ شيئاً...**) على ما ذكرتُ لك...)). على معنى : يتوهَّمُون؛ لأنَّ ما ذكرَهُ غير مرَّةٍ في بيت زهير هو التوهُّمُ كما تقدَّمَ. على أنَّ في مساواة قول العرب ببيت زهير نظراً، إذْ قال ابن الحاجب (ت 646هـ) ﷺ : ((... وهو في الحقيقة عَكْسُهُ ؛ لأنَّ هؤلاء قدَّرُوا الثَّابت محذوفاً، والقائل: (**ولاسابقٍ شيئاً**) قدَّر المحذوف ثابتاً؛ لأنَّ قبلَهُ: (**بدا لي أنِّي**

لستُ مُدْرِكَ ما مضى). فتوهَّمَ أنَّ الباء ثابتةٌ... وجمع بينهما من جهة أنَّ الجميع اشتركوا في أنَّهُم توهَّمُوا شيئاً، والأمرُ على خلافه وإنِ اختلف تفصيلُ المتوهّم...))[128].

وعندي أنَّ سيبويه قد تعجَّلَ الحكم فيما ذهب إليه، ومثلُهُ أبو البركات الأنباريُّ (ت577هـ) في قوله ﷺ : ((... وهذا لأنَّ العربيَّ يتكلَّمُ بالكلمة إذا استهواهُ ضربٌ من الغلط، فيعدلُ عن قياس كلامهِ ...))[129]. أمَّا قولُ القائل من العرب الفصحاء: إنَّهُم أجمعون ذاهبون، فلا سبيل إلى عزوه إلى التغليط البتَّةَ؛ لوروده على أصلٍ مؤصَّلٍ في اللُّغة، وهو بابُ (الحذف) ، على ما مضى تقريرُهُ من إلزام ابن مالكٍ لسيبويه به .

وأمَّا قولُ قائلهم: إنَّك وزيدٌ ذاهبان، فتغليطُهُ أقبحُ وأنكى ؛ لكثرة نظائره في فصيح الكلام [130]، والعجبُ كُلُّ العجب أنْ يتقبَّلَ سيبويه (لدُنْ غدوةً)، ويبني عليها في مواضع كُثُرٍ من كتابه [131]، وهي يتيمةٌ جدّاً، ويعزو إلى التغليط ما شواهدُهُ في فصيح الكلام ترقى إلى ظاهرةٍ من ظواهر اللُّغة !!! ولو أنَّ أبا بشرٍ ﷺ قال على عادته في غير هذا الموضع: ((... واعلمْ أنَّ ناساً من العرب يقولون: إنَّهُم أجمعون ذاهبون، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبان ، ووجهُهُ النصبُ في كلام أكثر العرب...)). لسلم من عوار حكمهِ، ومن (تصحيحٍ مفرطٍ) فتح عليه أبواباً من قيل وقال.!!!

المستوى الثَّالثُ : هذا بابٌ لا تكونُ هو وأخواتُها فيه فصلاً [132]:

قال سيبويه: ((... وذلك قولُك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رَجُلاً هو أكرمُ منك، وما إخالُ رَجُلاً هو أكرمُ منك. لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرةٌ... فلم تصرْ فصلاً إلا لمعرفةٍ ... وأمَّا أهل المدينة فَيُنْزِلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونسُ أنَّ أبا عمرٍو رآهُ لحناً، وقال: احتبى ابنُ مروان في هذهِ في اللَّحْنِ، يقولُ: لحن، وهو رَجُلٌ من أهل المدينة، كما تقولُ: اشتمل بالخطأ؛ وذلك أنَّهُ قرأ : ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود، 78]. فنصب...))[133].

قُلْتُ : واختلف الدَّارسون في موقفهم ممَّا ذكره سيبويه في هذا الباب على ما يأتي:

أوَّلاً: أنَّ سيبويه مصيبٌ فيما أوردَهُ في بابه هذا، وإلى ذلك ذهب أبو الحسن الأخفش (ت 215هـ)، إذْ قال ﷺ : ((... وكان عيسى يقولُ: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ . وهذا لايكون، إنَّما يُنْصَبُ خبرُ الفعل الذي لا يستغني عن خبرٍ إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماءُ المضمرةُ التي تُسمَّى (الفصل) ، يعني: هي ، وهو، وهُنَّ، وزعموا أنَّ النصب قراءةُ الحسن أيضاً.))[134].

وتبعه في ذلك أيضاً أبو العباس المبرِّدُ (ت 285هـ)، إذْ قال: ((...ولاتكونُ زائدةً إلا بين اسمين لا يستغني أحدُهما عن الآخر، نحو: اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظننتُ وعلمتُ وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب (إنَّ)... ولو قُلْتَ: كان زيدٌ أنت خيرٌ منه، أو: كان زيدٌ أنت صاحبُهُ ، لم يَجُزْ إلا الرَّفعُ؛ لأنَّ (أنت) لو حذفتَهُ فَسُدَ الكلامُ ... أمَّا قرأةُ أهلِ المدينة: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾. فهو لحنٌ فاحشٌ، وإنَّما هي قراءة ابن مروان، ولم يكنْ له عِلْمٌ بالعربية، وإنَّما فَسُدَ؛ لأنَّ الأوَّل غيرُ محتاجٍ إلى الثَّاني، ألا ترى أنَّك تقولُ: هؤلاء بناتي ، فسيتغني الكلامُ...))[135].

وقال أبو إسحاق الزجَّاجُ (ت 311هـ) في ردِّه على قراءة الحسن البصري (ت110هـ) وغيره: ((... القراءةُ بالرَّفع في (أطهر)، وقد رُوِيَتْ عن الحسن: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾. وعن عيسى بن عمر ، وذكر سيبويه أنَّ ابن مروان لحن في هذه في نصبها، وليس يُجيزُ أحدٌ من البصريين وأصحابهم نصب (أطهر)، ويجيزها غيرُهم... إنَّما يجوزُ أنْ يقعَ (هو) وتثنيتُها وجمعُها (عماداً) فيما لايتمُّ الكلامُ إلاّ به، نحو: كان زيدٌ أخاك؛ لأنَّهُم إنَّما أدخلوا (هم) ليُعْلِمُوا أنَّ الخبر لابُدَّ منه ، وأنَّهُ ليس بصفةٍ للأوَّلِ، وبابُ (هذا) يتمُّ الكلامُ بخبرهِ، إذا قُلْت: هذا زيدٌ، فهو كلامٌ تامٌّ، ولو جاز هذا لجاز: جاء زيدٌ هو أنبلَ من عمرٍو، وإجماعُ النحويين الكوفيين والبصريين أنَّهُ لايجوزُ: قدم زيدٌ هو أنبلَ منك، حتى يرفعوا فيقولوا : هو أنبلُ منك، وبعدُ، فالذين قرؤوا بالرَّفع هم قُرّاءُ الأمصار، وهم الأكثرُ، والحسن قد قرأ (الشياطون)، والشياطون ممتنعٌ في العربيَّة...))[136].

وممَّنْ انتصر لسيبويه أبو محمد مكي بن أبي طالبٍ القيسيُّ (ت 437هـ)، إذْ قال رحمه الله : ((... قولُهُ: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾. ابتداءٌ وخبرٌ، لايجوزُ عند البصريين غيرُهُ، وقد روي أنَّ عيسى بن عمر قرأ: ﴿أَطْهَرَ﴾. بالنصب على الحالِ، وجعل (هُنَّ) فاصلةً، وهو بعيدٌ ضعيفٌ.))[137].

ثانياً: أنَّهُ غلطٌ وسهوٌ من سيبويه في بابه هذا، وإلى ذلك ذهب أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت 368هـ)، قال رحمه الله : ((... وأمَّا ما ذُكِرَ من إنزال أهل المدينة (هو) هاهنا منزلتها في المعرفة... فإنَّ هذا الكلام إذا حُمِلَ على ظاهرهِ فهو غلطٌ وسهوٌ؛ لأنَّ أهل المدينة لم يُحْكَ عنهم إنزالُ (هو) في النَّكرةِ منزلتها في المعرفة ، والّذي حُكي عنهم: هؤلاء بناتي

هُنَّ أَطْهَرَ لكم، و(هؤلاء بناتي) جميعاً معرفتانِ، و(أطهر لكم) منزَّلٌ منزلةَ المعرفة في باب الفصلِ؛ لأنَّهُ من باب: هو خيرٌ منك، والذي أنكر سيبويه أنْ يُجْعَلَ : ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك، بمنزلة: ما أظنُّ زيداً هو خيراً منك ، فليس هذا ممَّا حُكِي عن أهل المدينة في شيءٍ... وأمَّا قراءةُ أهل المدينة التي ذكرها فإنَّما حُكي عن محمد بن مروان، وهو بعضُ قُرّاء أهل المدينة... وقد روي عن سعيد بن جُبير أنَّهُ قرأ : ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾. بالنصب...))[138].

وتبع أبا سعيدٍ في ذلك أبو الحجَّاج الأعلم الشنتمريُّ (ت 476هـ)، حيثُ نسخ مقالة السيرافي، وكأنَّهُ يُملي بين يديه [139].!!!

وعدَّ الدكتور أحمد مكي الأنصاريُّ ما أوردَه سيبويه في الباب من (معارضاته الخفيَّةِ للقراءات)، وأنَّهُ: ((... قد فعل فعلته، ومضى إلى جوار ربِّه... وترك النحَّاة من بعده يتخرَّصون فيما يقولُ...))[140]. ثم ألزم سيبويه فقال: ((...وقد خرَّجَ العلماءُ هذه القراءة تخريجاً صحيحاً لا غبارَ عليه... ولا شيءَ فيها من اللَّحن كما قال سيبويه ، ومن قبله أبو عمرٍو بن العلاء...))[141].

قُلْتُ : وقولُ الدكتور أحمد الأنصاري : ((... ولا شيءَ فيها من اللَّحن كما قال سيبويه...)). إشارةٌ منه إلى شبهةٍ عجيبةٍ لم أرَ أحداً من الدَّارسين البتَّة قد أشبعها بالفحص والتحقيق، وسيأتي العرضُ لها إنْ شاء اللهُ تبارك وتعالى في خاتمة كلامنا على مقالة سيبويه في هذا الباب .

ثالثاً: أنَّ ما أوردَهُ سيبويه في الباب يصحُّ من وجهٍ ولا يصحُّ من وجهٍ آخر، وإلى ذلك ذهب أبو الفتح بن جنِّي (ت 392هـ) ، إذْ قال رحمه الله : ((...ذكر سيبويه هذه القراءة وضعَّفها، وقال فيها: احتبى ابن مروان في لحنه، وإنَّما قبح ذلك عنده ؛ لأنَّهُ ذهب إلى أنَّهُ جعل (هُنَّ) فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللَّذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك: ظننتُ زيداً هو خيراً منك، وكان زيدٌ هو القائم. وأنا من بَعْدُ أرى أنَّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً ، وهو أنْ تجعل (هُنَّ) أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً (لبناتي)، كقولك: زيدٌ أخوك هو ، وتجعل (أطهر) حالاً من (هُنَّ) أو من (بناتي) ، والعامِلُ فيه معنى الإشارة ، كقولك: هذا زيدٌ هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازُهُ، فأمَّا على ما ذهب إليه سيبويه ففاسدٌ كما قال.))[142].

وتبع ابن جنّي في ذلك أبو القاسم جارُ اللهِ الزَّمخشريُّ (ت 538هـ)، حيث أخذ بمقالةِ أبي الفتح وأودعها في تفسيره المعروف [143]، وممَّنْ استحسن توجيه أبي الفتح للقراءة بالنصب أبو البركات الأنباريُّ أيضاً (ت 577هـ) ، إذْ لزمه ولم يُجاوزْهُ إلى وجهٍ آخر [144] .

ومن المحدثين من اختار التوسُّط من طريقٍ أخرى، حيث عرَّض بالقراءة على وفق ما أورده سيبويه في الباب ، وعاب على سيبويه في الوقت نفسه استشهادَهُ بها على وفق ما قرَّرَهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ في شرحه، فقال في موضعٍ: ((... والنَّاظِرُ إلى هذه القراءة الشاذَّة يعجبُ كُلَّ العجب أنَّ مجموعةً من القُرَّاء المشهورين قرؤوا بها ...))[145]. وقال في موضعٍ آخر: ((... ومن هنا كان السيرافيُّ على حقٍّ حينما وجَّهَ نقده إلى سيبويه في هذه القضيَّة... بهذا النقد البنَّاء وضع السيرافيُّ النقاط على الحروف في ردِّهِ على سيبويه...))[146].

وعندي أنَّ سيبويه ﷺ على غلطٍ وسهوٍ غليظينِ فيما أوردَهُ في الباب؛ لأنَّ التمثيل (بالقراءة) على وجه الإشكال عليها إنما يصحُّ من أبي بشرٍ بمبناهُ الآخر في (الفصل) ، وهو أنْ يقع بين جزأي جملةٍ لا يستغني أحدُهما عن الآخر، ولا يتمَّ الكلامُ إلاّ بهما معاً، وهو مبنًى فصَّل سيبويه الكلام عليه فيما قبل بابه هذا، وهو **(هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحنُ وأخواتُهنَّ فصلاً)**[147]. وبه أنكر أبو الحسن الأخفشُ وأبو العباس المبرِّدُ وأبو إسحاق الزجَّاجُ كما تقدَّم القراءة تماماً، وقد اعتلَّ به أيضاً لسيبويه أبو جعفرٍ النحَّاس وأبو الفتح بن جنِّي وأبو القاسم الزَّمخشريُّ وغيرُهم [148]، وهو اعتذارٌ يُبطلُهُ تماماً صريحُ كلامِ سيبويه في قوله: ((... وأمَّا أهلُ المدينة فيُنزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ...)). ويصحُّ به اعتراضُ أبي سعيدٍ ومن تبعه على سيبويه ، وإنَّما صحَّ تغليطُ أبي سعيد لسيبويه، لقول أبي بشرٍ في **(هذا بابُ ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتُهنَّ فصلاً)**[149]. : ((... واعلمْ أنَّ (هو) لايحسن أنْ تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفة، ممَّا طال ولم تدخُلْهُ (الألف واللاّم)، فضارع زيداً وعمراً، نحو : خير منك ومثلك ، وأفضل منك وشر منك ، كما أنَّها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعَها، كذلك لايكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعَها...))[150].

ومن هاهنا ألزمَهُ أبو سعيدٍ، فقال في الردِّ عليه: ((... و(هؤلاء بناتي) جميعاً معرفتان، و(أطهر لكم) منزَّلٌ منزلة المعرفة في باب الفصل؛ لأنَّهُ من باب: هو خيرٌ منك...)). ولو أنَّ سيبويه أشكل بما مضى تقريرُهُ لغلَّق الأبواب في وجه أبي سعيدٍ، ولدفعه إلى التماس اعتراضٍ آخر .

أمَّا تلحينُ **أبي عمرٍو بن العلاء** (ت 154هـ) للقراءة فعلى غير وجه حقٍّ البتَّة؛ لكثرة منْ قرأ بالنصب وفيهم مَنْ له القدح المعلّى في النحو [151]، ولورود ما يؤيِّدُها في السَّماع [152]، ولكثرة التخريجات المصوِّبة لها [153]، وإنَّما قُلْتُ : ((... تلحين أبي عمرٍو بن العلاء للقراءة ...)). ولم أَقُلْ: تلحين سيبويه لها؛ لأدفع عنه شبهةً جعجعتْ بها إليه فوضى من النقول عَنْهُ ﷺ ، ودونك ما وقف عليه البحثُ في تضاعيف مصنَّفات الدَّارسين في ضوء ما يأتي :

أوّلاً: أنَّ سيبويه لحَّنَ القراءة، وهو ما نصَّ عليه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ)، إذْ قال ﷺ : ((... قال سيبويه: احتبى ابنُ جُويَّة في اللَّحن في قوله : ﴿**هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾...))[154]. وتبعه في ذلك من البصريين أبو إسحاق الزجَّاج وأبو الفتح بن جنِّي، إذْ قال أبو إسحاق : ((... وذكر سيبويه أنَّ ابن مروان لحن في هذه في نصبها...))[155]. وقال أبو الفتح: ((... ذكر سيبويه هذهِ القراءة وضعَّفها، وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه...))[156].

ومن المتأخرين أبو القاسم الزمخشريُّ وأبو حيَّان (ت 745هـ)، إذْ قال الأوّلُ: ((... وضعَّفَهُ سيبويه، وقال: احتبى ابن مروان في لحنه...))[157]. وقال الثَّاني: ((...وقال سيبويه : هو لحنٌ...))[158].

وانتصر لهذه النقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري، إذْ قال في الدِّفاع عنها: ((...غير أنِّي لم أعثر عليها في الكتاب ، أو بعبارة أدق في النسخة التي نتداولُها الآن، ولا ريب أنَّ الكتاب كانتْ له نسخٌ متعدِّدة متباينة في كثيرٍ من المواضع، وذلك شيءٌ طبعيٌّ في كُلِّ كتابٍ يتداولُهُ الورَّاقون والنسَّاخون ... وقد ثبت عندي هذا التباين، بين نسخة الكتاب التي بين أيدينا **(طبع بولاق)**... وبين النسخة التي شرحها **أبو سعيدٍ السيرافيُّ** شارح الكتاب... ولكي أطمئنَّ أكثر وأكثر إلى وجود هذه المغايرة بين النسخ... اتَّصلتُ بزملائنا من **لجنة تحقيق التراث**... تلك التي أسند إليها تحقيق شرح السيرافي

على كتاب سيبويه... وسألتُهم عن رأيهم في هذا التباين بين النسخ بحكم الممارسة الطويلة والمعاناة في التحقيق... فأكَّدوا لي صدق ما لحظتُ ، وأنَّ المغايرةَ ثابتةٌ وواضحةٌ كُلَّ الوضوحِ... وإذا كان الأمرُ كذلك من الثبوت والوضوح ، فلماذا لا نحملُ أمثال هذه الآية على محمل أنَّ سيبويه قد تعرَّض لها صراحةً في الكتاب، ولكنَّها سقطتْ من النسخة التي بين أيدينا... في حين أنَّها ثبتتْ في نسخٍ أخرى مثل التي نقل منها ابنُ جنِّي وأبو حيَّانٍ ؟، وعلى هذا ينبغي أنْ تُضافَ إلى المبحث الأوَّل... مبحث (المعارضة الصريحة للقراءات). كان ينبغي عليَّ أنْ أفعل ذلك... وقد راودتني نفسي طويلاً... ولكنِّي رددتُها وكفكفتُ من غلوائها مخافة الشطط... وخشية أنْ يقولَ قائل إنَّها لم تُذْكَرْ في الكتاب...))[159].

ثانياً: أنَّ سيبويه روى اللَّحْنَ في القراءة ، وهو ما نصَّ عليه أبو جعفرٍ النحَّاسُ (ت 338هـ) ، قال ﷺ : ((... وروى سيبويه : احتبى ابن مروان في اللَّحْنِ...))[160].

وروايةُ سيبويه للحن عن غيرهِ صريحةٌ في تضاعيف نسخة كتابه التي بين أيدينا ، وكذلك في نسخة شارح كتابه أبي سعيدٍ السيرافي [161]، وممَّنْ عزا اللَّحْنَ إلى غير سيبويه من النحويين **الأعلمُ الشنتمريُّ** وأبو البركات **الأنباريُّ** ، إذْ قال الأعلمُ: ((... ومعنى قولِ **أبي عمرٍو:** احتبى ابن مروان في هذه باللَّحْنِ ، أي: اشتمل بالخطأ، وتمكَّنَ فيه، وهو من قُرَّاء المدينة...))[162]. وقال أبو البركات: ((... وقرأ عيسى بن عمر ومحمد بن مروان (أطهر) بالنصب ، وأنكره أبو عمروٍ، وقال الأصمعيُّ: قُلْتُ لأبي عمرٍو: إنَّ ابن مروان قرأ: ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بالنصب، فقال أبو عمرٍو: لقد اجتنى ابنُ مروان في الجنَّة...))[163]. وانتصر لهذه النقول الدكتور عبد العال سالم مكرم، إذْ قالَ: ((... فهذا اللَّحْنُ لم يصدرْ عن فكر سيبويه، ولكنَّهُ صدر عن فكر أبي عمرٍو، وليس لسيبويه في رمي هذهِ القراءة باللَّحْنِ إلا جهد الناقل، والناقل فحسب...))[164].

ثالثاً: أنَّ سيبويه لم يذكُرِ (الآية) أصلاً ، وإلى ذلك ذهب المحقِّقُ **عبد السلام محمد هارون** في تعقُّبهِ لأبي العباس ثعلبٍ، إذْ قال: ((... ولم يذكُرْ سيبويه الآية، وإنَّما الذي ذكرها السيرافيُّ في تعليقه على كلام سيبويه... وأمَّا ابنُ جُوَيَّة هذا فلم أجدْ لَهُ سنداً ولا ترجمةً.))[165].

ويرد على المحقِّق عبد السلام أنَّهُ أوردَ الآية المباركةَ في متن نسخة كتاب سيبويه من تحقيقه، فإذا كان السيرافيُّ هو الذي ذكرها في تعليقته، فعلى أيِّ وجهٍ ألحقها المحقِّقُ الفاضل في متن كتاب سيبويه.؟!!

ثُمَّ إنَّ في هامش كتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام ما يُناقضُ ما ذكرَهُ في هامش (مجالس ثعلب)، حيثُ عقَّبَ على عبارة المتن : ((... وقال: احتبى ابنُ مروان في ذهِ في اللَّحْنِ...)). بقوله: ((... ط: في هذهِ في اللَّحْنِ... والكلامُ بعده ساقطٌ من ط .))[166].

والكلامُ الساقطُ من (ط) هو : ((... يقولُ : لحن ، وهو رجلٌ من أهل المدينة، كما تقول : اشتمل بالخطأ، وذلك أنَّهُ قرأ : ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾. فنصب...)). ولم يُشِر المحقِّقُ عبد السلام محمد هارون إلى سقوط هذا الكلام في غير (ط)، كنسختي (الأصل و ب) اللَّتين اعتمد عليهما كثيراً في التحقيق [167]، وحاصلُ ذلك أنَّ الآية وردتْ في نسختين من نسخ الكتاب حاشا (ط) ، فكيف يدَّعي في (مجالس ثعلب) أنَّها وردتْ في تعليقة السيرافي فقط .؟!!!

وتبع عبد السلام محمد هارون في إنكار إيراد سيبويه للآية محقِّقُو كتاب (المحتسب) أيضاً في تعقُّبهم لابن جني [168]، وأيَّدَ هذا الرّأي أيضاً الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده [169].

والصَّحيحُ لديَّ أنَّ سيبويه نقل (التلحين) عن غيره، ويشهدُ لذلك نسخُ الكتاب التي اعتمدها المحقِّقُ عبد السلام محمد هارون، إذْ إنَّها تتَّفقُ جميعاً على رواية سيبويه للحن ، وإن اختلفتْ في ذكره للآية المباركة، ويشهدُ لَهُ بذلك أيضاً ما وردَ في نسختي شارحي كتابه **أبي سعيد السيرافي** و**الأعلم الشنتمري** ، من عزوهما اللَّحْنَ إلى غيرهِ ، وفي ذلك كُلِّه توثيقٌ قويٌّ جدّاً لما نقله أبو جعفرٍ النحَّاسُ عن سيبويه ، أمَّا ما نقله ثعلب والزجَّاجُ وابن جني وغيرُهم فليس عليه شاهدٌ البتَّةَ، وأمَّا ذكر سيبويه للآية فتقدَّمتْ مناقشتُهُ في الردِّ على المحقِّق عبد السلام ﷺ ، وليس بي حاجةٌ هاهنا إلى التكرار .

المستوى الرَّابعُ : هذا بابُ الجزاء [170] :

قال سيبويه: ((... وسألتُهُ عن (إذا) ، ما منعهم أنْ يُجازوا بها ؟ فقال: الفعلُ في (إذا) بمنزلته في (إذْ)، إذا قُلْت : أتذكر إذْ تقول، فإذا فيما تستقبلُ بمنزلة (إذْ) فيما مضى، ويُبيِّنُ هذا أنَّ إذا تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنَّك لو قُلْت: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، كان حسناً، ولو قُلْت: آتيك إنِ احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً، (فإنْ) أبداً مبهمةٌ، وكذلك حروفُ الجزاء، و(إذا) تُوْصَلُ بالفعلِ، فالفعلُ في (إذا) بمنزلته في (حين) ، كأنَّك قُلْتَ: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه... وقد جازَوْا بها في الشِّعر مضطرِّين ، شبهوها (بإنْ)، حيثُ رأوها لما يُستقبل ، وأنَّها لابُدَّ لها من جوابٍ... وهو في الكلام خطأٌ...))[171].

قُلْتُ: وقولُ سيبويه : ((... وهو في الكلام خطأٌ...)). أي ممتنعٌ ، قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ: ((... وأمَّا المجازاةُ (بإذا) فإنَّ ما منع المجازاة بها إلاّ في الشِّعر، أنَّ الذاكر لها في الكلام كالمعترف بأنَّها كائنةٌ... وحقٌّ ما يُجازى به ألاّ يُدْرى أيكون أم لايكون...))[172]. وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت 377هـ): ((... ما بعد (إذا) مُعَيَّنٌ معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمُعَيَّنٍ ولا كائنٍ لا محالةَ... وأيضاً فإنَّ الذي منع من المجازاة (بإذا) أنَّهُ يُضافُ إلى الجمل التي هي من الفعل والفاعلِ، كقولك: إذا يقومُ زيدٌ، فالجملةُ بعدَهُ في موضع جرٍّ بالإضافة ، فالفعلُ إذاً بعدَهُ في موضع اسمٍ ، فلا يجوزُ أنْ يُجْزَمَ... فلم يُجازَ به في الكلام لذلك...))[173].

وانتصر لمذهب سيبويه هذا كثيرٌ من الدّارسين [174]، حاشا الكوفيين وبعض المتأخرين [175]، والحقُّ أنَّ الجزم بها في السَّعة جائزٌ أيضاً ؛ قياساً على ما ورد في جملةٍ من الشواهد الشعريَّة على لسان الفصحاء [176]، وليس الجزمُ بها نادراً كما يدَّعي بعضُ الدَّارسين جهلاً وباطلاً [177]، وأنَّ الجازم بها جاوز الأفصحَ ، ولم يرتكبْ خطأً كما يزعمُ سيبويه، قال أبو الفتح ﷺ في **(باب في أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)**[178]. : ((هذا موضعٌ شريفٌ، وأكثرُ النَّاسِ يضعُفُ عن احتماله؛ لغموضه ولُطْفه، والمنفعةُ به عامَّةٌ، والتساندُ إليه مقوٍ مُجدٍ، وقد نصَّ أبو عثمان عليه، فقال : ما قيس على كلام العربِ فهو من كلام العرب...))[179]. وقال أيضاً في **(باب اختلاف اللُّغات وكُلُّها حُجَّةٌ)**[180]. : ((... وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالناطِقُ على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مُخطِئٍ، وإنْ كان غيرُ ما جاء به خيراً منه.))[181].

وقال ابن هشامٍ اللخميُّ ﷺ : ((... قال أبو الخطاب... أنحى الناس من لم يلحِّنْ أحداً، وقال الخليلُ ﷺ : لغةُ العرب أكثرُ من أنْ يلحن فيها متكلِّمٌ...))[182]. والأحسن عند الجزم بها أنْ تُضمَّ إليها (ما) جرياً على أختيها (حيثُ وإذْ) ليطَّردَ البابُ على وتيرة واحدة، قال ابن يعيش (ت 643هـ): ((... وأمَّا حيثُ وإذْ وإذا فظروفٌ أيضاً... وكلُّ الظروف التي يُجازى بها يجوزُ أنْ يُجازى بها من غير أنْ يُضَمَّ إليها (ما) ، ما خلا (حيثما) وأختيها؛ وذلك لأنَّها مبهمةٌ تفتقرُ إلى جملةٍ بعدها توضِّحُها وتبيِّنُها، فتنزَّلتِ الجملةُ منها منزلة **(الصلة من الموصول)**، فكانت في موضع جرٍّ بإضافتها إليها، متنزِّلة منها منزلة الجزء من الكلمة ، فلمَّا أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامُها، وإسقاطُ ما يوضِّحُها، فألزموها (ما) كما ألزموا (إنَّما وكأنَّما وربَّما)، وجعلوا لزوم (ما) دلالةً على إبطال مذهبها

الأوّلِ ، فجعلوا (حيثما) بمنزلة (**أين**) في الجزاء ، ولم تزلْ عن معناهـا الأوّل، فتقـول: حيثما تكُنْ أكُنْ ، كما تقولُ: **أين تكُنْ أكُنْ**... وجعلوا (إذْ ما وإذا ما) بمنزلة (**متى**)، فقالوا: **إذْ ما تأتِني آتِكَ، وإذا ما تُحْسِنْ إليَّ أشكرْك** ... فأمَّا (إذا ما) فإنَّ سيبويه لم يذكُرْها فـي الحروف ، والقياسُ أنْ تكون حرفاً كـ(**إذْ ما**) ؛ ولذلك لايعودُ إليها ضميرٌ ممَّا بعدها كما يعودُ إلى غيرها ممَّا يُجازى به من نحو : مَنْ وما ومهما...))[183]. وقد ورد الجزمُ (بإذا) مع (ما) في منظومِ الكلام أيضاً [184].

المستوى الخامس : هذا بابُ تحقير ما كانت الألفُ بدلاً من عينه [185]:

قال سيبويه: ((إنْ كانتْ بدلاً من (واوٍ) ثُمَّ حقَّرْتَهُ رددتَ الواو، وإنْ كانتْ بدلاً من (ياءٍ) رددتَ الياء، كما أنَّك لو كسَّرْتَهُ رددت الواو إنْ كانتْ عينُهُ واواً، والياء إنْ كانـتْ عينُهُ ياءاً، وذلك قولُك في بابٍ: بُوَيْبٌ، كما تقولُ : أبواب، وناب: نُيَيْبٌ ، كما تقولُ: أنياب وأنْيُب، فإنْ حقَّرْتَ (ناب الإبل) فكذلك ؛ لأنَّكَ تقولُ : أنياب ... ومن العرب منْ يقولُ في نابٍ: نُوَيْبٌ ، فيجيءُ بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلـةٌ مـن الـواو أكثـرُ ، وهـو غلـطٌ منهم...))[186].

قُلْتُ : وفي توجيه قول سيبويه : ((... وهو غلطٌ منهم ...)). المذاهبُ الآتية :

الأوَّلُ : أنَّهُ على معنى (**الشُّذوذ**) ، وإليه ذهب جمعٌ من الدارسين ، قال أبو محمدٍ المراديُّ (ت 749هـ) ﷺ : ((... أجاز الكوفيون في نحو (ناب) ممَّا ألفُهُ (ياء): نُوَيـبٌ، بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال (الياء) في نحـو (شـيخ) واواً... وهـو عنـد البصـريين شاذٌّ.))[187]. وتبعه في ذلك نور الدِّين الأشمونيّ (ت 900هـ)، وأبو الفضـل السـيوطيُّ (ت911هـ)، والمحقِّقُ عبد الحميد جاسم الكبيسيُّ، والدكتور رشيد بن حويل الحربيُّ[188].

وللشذوذ في (نابٍ) على (نُويب)، علَّتان أمـاط اللِّثـام عنهمـا ابـنُ عصـفور (ت669هـ) ، قال ﷺ : ((... وأمَّا قولُهم في تصغير (النَّاب) للمسنَّة من **الإبلِ**: نُييـب ، فشاذٌّ، وقد قالوا : نُوَيب، فشذُّوا في تصغيرها شذوذين : أحدهما : ردُّ الألف إلى الـواو، وإن كان أصلُها الياء، والآخر: ترك إلحاقها (تاء التأنيث)، وهي مؤنَّثة ...))[189].

الثاني: أنَّهُ على معنى (**التخطئة**)، وإلى ذلك ذهب الأستاذ نوري المسلاّتي، وهـو عنده من شواهد تخطئة سيبويه للعرب [190] .

الثَّالثُ : أنَّهُ على معنى (**التوهُّمِ**) والتوهُّم شذوذٌ، وإلى ذلك ذهب الدكتور محمـد عبدو فلفل [191].

والصحيحُ أنَّهُ على معنى (**التوهُّم والشُّذوذ**) ، أمَّا التوهُّمُ فوجهُهُ أنَّهُ خُيِّلَ إليهم أنَّ ألف (نابٍ) واويَّة، فحملوها على ذا لكثرة إبدال الواو منها في كلامهم ، وأمَّا الشذوذُ فوجهُهُ أنَّ الألف في (نابٍ) يائيَّةٌ في استعمالات العرب، في (الجمع) على ما قرَّرَهُ سيبويه، وفي (الفعل) على ما قرَّرَهُ غيرُهُ ، قال أبو العباس المبرِّدُ: ((... فأمَّا (ناب) فتصغيرُهُ : نُييب، فإنْ قُلْت: نِييب، فإنَّ ذلك يجوزُ... لأنَّهُ من : نَيَّبْتُ ...))[192]. وقال عمر بن ثابت الثمانينيُّ (442هـ): ((... تقول في تصغير (ناب): نُييب، لقولك في تكسيره: أنياب، وقولك في الفعل : نَيَّبْتُ فيه...))[193].

وكلا الاعتلالين ممَّا توافر عليه سيبويه نَفْسُهُ فيما تقدَّم من بابه ، فلا سبيل والحال هذهِ إلى أنْ يُحْمَلَ تغليطُهُ على التخطئة كما ظنَّ ذلك بعضُ الدّارسين جهلاً وتخبُّطاً .

وعندي أنَّ سيبويه قد تعجَّلَ الحكم فيما ذهب إليه ، وأنَّ مَنْ قال: نُويب ، لم يُعدم الصواب لجملةٍ من الأمور ، **منها** أنَّه ليس مسلوب النظير في كلام العرب، إذْ ورد عنهم أيضاً في تصغير (بيضة): بُويضة [194]، ولا تكادُ تسمعُ حتى يومنا هذا مَنْ يقول في تصغيرها: بُييضة أو بِييضة، إلا في بطون الكتب المختصَّة وحدها ، وحاصلُ ذلك أنَّ التصغير على (نُويب) لَهُ نظيرٌ قويٌّ جدّاً في كلام العرب، والحملُ على ما استفاض استعمالُهُ كالحمل على الخبر المتواتر تتضاءلُ إليه القياساتُ [195]، ولذا قبله ابنُ مالكٍ ﷺ، فأجازهُ وفاقاً للكوفيين جوازاً مرجوحاً[196].

ومنها أنَّ مَنْ صغَّرَ (بالواو) أراد غير ما صُغِّرَ (بالياء) على أصلهِ، كأنَّهُ أراد تمييز تصغير النَّاب بمعنى (السنِّ) من تصغيره بمعنى (النَّاقة المسنَّة)، ويشهد لذلك أنَّ رواية سيبويه عن العرب قد خصَّتْ به الناقة المسنَّة دون السنِّ [197]. **ومنها** أنَّ سيبويه قد حصر التعليل من وجهٍ واحدٍ، وذلك قولُهُ: ((... ومن العرب منْ يقولُ في نابٍ : نُويب، فيجيءُ بالواو ؛ لأنَّ هذه الألف مبدلةٌ من الواو أكثرُ...))[198].

وذا من ضعف تحقيقه في المسألة، والحقُّ أنَّ القلب (واواً) ملحوظٌ فيه أيضاً مناسبةُ (الواو) لضمَّة التصغير [199]، إذْ إنَّ الواو بعد ضمَّة التصغير أخفُّ عليهم من (الياء) بعدها ، ناهيك بكراهة اجتماع الياءات [200]، ومن المعروف لدى الدّارسين جميعاً أنَّ النُّزوع إلى التناسُبِ والانسجام والتخفُّفِ من الخصائص الأصيلة في اللغة، فلا سبيل والحال هذه إلى قبولِ مذهب سيبويه فيما أنكره على العرب البتَّة .

وممَّا يدلُّك على أنَّ سيبويه قد تعجَّلَ الحكم فيما ذهب إليه **قولُهُ** في **(هذا بابُ تحقير كُلِّ اسمٍ كان ثانيه ياءً تثبتُ في التحقير)**[201]: ((... ومن العرب منْ يقول: شِييخ وبِييت وسِييد؛ كراهية (الياء) بعد الضمَّة.))[202]. وهذا من العجب العجاب لديه؛ فإنَّ منْ أبدل (واواً) كره ذلك أيضاً، والفرقُ يسيرٌ، فبعضٌ تخفَّفَ بإبدال (الياء) واواً وحافظ على صيغة التصغير مضمومة الأوَّلِ، وبعضٌ تخفَّفَ بإبدال ضمَّة التصغير (كسرةً)، وحافظ على أصل الكلمةِ، ولكُلٍّ نظيرُهُ في اللُّغة، فأمَّا نظيرُ من أبدل (واواً) فتقدَّم العرضُ لَه ، وأمَّا نظيرُ منْ أبدل كسراً: فـ((... بِيوت وشِيوخ بكسر الفاء ، وقُرِئ به في الكتاب العزيز...))[203]. فكيف يُغلَّط ذاك ويصوَّبُ هذا، والعلَّةُ واحدةٌ ، ولكُلٍّ نظيرُهُ في السَّماع.؟!!!

وعندي أنَّ لغة مَنْ أبدل (واواً) أصحُّ وأعلى من لغة منْ أبدل (كسراً) ؛ لأنَّ منْ أبدل كسراً خرج بصيغة التصغير إلى ما هو غير مألوفٍ في استعمالها ولا شائعٍ فيها ، ومَنْ أبدل (واواً) حافظ على صيغةٍ جرتْ عليها الألسُنُ حتى يومنا هذا ، وتناقلَتْها تضاعيفُ الكُتُبِ قرناً بعد قرنٍ ، بيد أنَّ سيبويه جار على هذهِ اللُّغةِ من دونِ تُؤَدَةٍ ولا رويَّةٍ . !!!

المستوى السَّادسُ : هذا بابُ ما تلحقُهُ الهاءُ في الوقف لتحرُّك آخر الحرف[204]:

قال سيبويه: ((... وزعم أبو الخطّاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: **ادْعِهْ**، من دعوتُ ، فيكسرون العين، كأنَّها لمَّا كانتْ في موضع الجزم توهَّمُوا أنَّها ساكنةٌ، إذْ كانتْ آخر شيءٍ في الكلمةِ في موضع الجزم ، فكسروا حيثُ كانت الدَّالُ ساكنةً؛ لأنَّهُ لا يلتقي ساكنان، كما قالوا : رُدَّ يا فتى، وهذهِ لغةٌ رديئةٌ، وإنَّما هو غلطٌ ، كما قال زهير [205]:

بدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا.))[206]

قُلْتُ : وعقَّبَ **الدَّارسون** على موقف سيبويه من حكاية أبي الخطّاب عن العرب على النحو الآتي :

أوّلاً : ما قرَّرهُ أبو سعيدٍ السيرافيُّ ، إذْ قال: ((... وسيبويه يُجري مثل هذا على الغلط والتوهُّم...))[207]. وتبعه في ذلك الأعلمُ الشنتمريُّ [208].

ثانياً: ما قرَّرهُ أبو حيَّانٍ في قولهِ : ((... وحكى أبو الخطّاب كسر المضموم ... قال سيبويه : وهي لغةٌ رديئةٌ...))[209].

ثالثاً : ما قرَّرَهُ الدكتور رشيد بن حويل الحربيُّ، إذْ قال : ((... نقل هذا الوجه أبو الخطّاب عنْ أُناسٍ من العرب، ووصفَهُ سيبويه بالرَّداءة والغلط...))[210]. وقال أيضاً : ((... لذلك ضعَّفَ لغة بعض العرب التي حكاها أبو الخطّاب... ووصفها بالرّداءة والغلط...))[211]. وزاد على ذلك: ((... ولا يُلتفتُ للغة بعض العرب التي حكاها أبو الخّطاب... فهذه لغةٌ رديئةٌ كما وصفها سيبويه.))[212].

ويُلاحظُ أنَّ المعقِّبين قد استعملوا أسلوبين في الفرار من تفسير كلمة (غلط) في مقالة سيبويه، أحدُهما زجُّ (الغلط) في مفردات سيبويه نفسها أو ما يُفهم منها على النحو الآتي :

غلط وتوهُّم .

غلط ورداءة .

ضعف ورداءة وغلط .

وبه اتَّسم تعقيب أبي سعيدٍ السيرافي والأعلم الشنتمري والدكتور رشيد الحربي .

والآخر إسقاط (الغلط) من مقول سيبويه ، والاستغناءُ عنه ببعض مفردات الباب، وبه اتَّسم تعقيبُ أبي حيَّان، وشاركه فيه أيضاً الدكتور الحربي في بعضٍ ممَّا قرَّرَهُ .

وليس بهم حاجةٌ البتَّةَ إلى مثل هذا الالتفاف والتعمية والاختباء وراء عبارات سيبويه الأخرى ؛ فإنَّ أبا بشرٍ ﷺ قال : ((... وإنَّما هو غلطٌ كما قال زهير...)). أراد : وإنَّما هُو توهُّم كما في بيت زهيرٍ؛ لما مضى تقريرُه في (**المستوى الثاني**) من هذا المبحث، من أنَّ ما ذكره سيبويه غير مرَّة في بيت زهير هو (التوهُّم) ، وقد تقدَّم الاستدلالُ على ذلك من الكتاب، وليس بي حاجةٌ هاهنا إلى التكرار، وممَّنْ حمل (تغليط) سيبويه على التوهُّم أيضاً الدكتور محمد عبدو فلفل [213].

والحقُّ أنَّ سيبويه قد تعجَّلَ الحكم فيما ذهب إليه، وأنَّ مَنْ كسر (العين) لم يتوهَّمْ أنَّها ساكنةٌ، بل إنَّ تسكينها بعد الحذفِ لغةٌ محضةٌ لم يُلِمَّ بها سيبويه ، ودونك ما قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ: ((... وفيه عندي وجهٌ آخرُ، وذلك أنَّ من العربِ مَنْ يسكِّنُ الحرفَ الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم ، فيقول: اشترْ ثوباً، واتَّقْ زيداً ، فيحذف (الياء) ثُمَّ يسكِّنُ المتحرِّك الذي قبل الياء المحذوفة... فلمَّا كان هذا قد يسكن قدر إسكان (العين) من : **ادْعْه**، على هذه اللُّغة ، فاجتمع ساكنان، وهو الّذي نحَّاهُ سيبويه عندي وإنْ لم يُلْفَظْ به، وقد حكى **أبو زيدٍ** عن القشيري: لم يألِ عن ذلك، بكسر اللام ، وهو من : ألا يألو، وقالوا: ادْعِهْ واغْزِهْ، فكسروا في الجزم.))[214].

على أنَّ قول أبي سعيدٍ : ((... وهو الذي نحَّاهُ سيبويه عندي وإنْ لم يُلفظْ به...)). ومثلُهُ الشنتمريُّ في قوله : ((... وذكر غيرُهُ وجهاً آخر... وهذا التقديرُ في التحصيل يرجعُ إلى قول سيبويه وإنْ لم يلفظْ به ...))[215]. تخفيفٌ منهما لمزلق سيبويه في بابه هذا، ويبطلُهُ صريحُ كلام سيبويه في قوله : ((... كأنَّها لمَّا كانتْ في موضع الجزمِ توهَّمُوا أنَّها ساكنةٌ... وإنَّما هو غلطٌ كما قال زهير ...)). ويبطلُهُ أيضاً صريحُ عباراتهما، من مثل : وفيه عندي وجهٌ آخر، أو : وذكر غيرُهُ وجهاً آخر ، أو : وهو الذي نحَّاهُ سيبويه ، أو : وإنْ لم يلفظْ به ، وكفى بذلك كُلِّهِ شاهداً وشهيداً على تعجُّلِ سيبويه في عزوه لغةً فصيحةً إلى (توهُّمٍ) ليستْ هي منه في شيءٍ.!!!

المستوى السَّابعُ : هذا بابٌ أُتِمَّ فيه الاسم [216] :

قال سيبويه ﷺ : ((... ولم يهمزوا (مقاول ومعايش) ؛ لأنَّهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاّ عليه ، وإنَّما هو جمعُ مقالةٍ ومعيشة، وأصلُهما التحريك، فجمعتهما على الأصل، كأنَّك جمعت (مَعْيشَة) و(مَقْوَلة)، ولم تجعلْهُ بمنزلة ما اعتلَّ على فعله، ولكنَّهُ أُجري مجرى مِفْعَال... فأمَّا قولُهم : مصائب، فإنَّهُ غلطٌ منهم؛ وذلك أنَّهُم توهَّموا أنَّ مصيبة فعلية ، وإنَّما هي مُفْعِلَة...))[217].

قُلْتُ: واختلف الدّارسون في توجيه قول سيبويه : ((... فإنَّهُ غلطٌ منهم...)). على ما يأتي :

أوّلاً : أنَّهُ على معنى الخروج عن القياس [218] .

ثانياً : أنَّهُ على معنى التوهُّمِ [219] .

ثالثاً: أنَّهُ على معنى التخطئة [220] .

والحقُ أنَّ (التغليط) في مقالة سيبويه على معنى (التوهُّم) ، ويدلُّك على ذلك قولُهُ : ((... وذلك أنَّهم توهَّموا أنَّ مصيبةً فعيلةٌ، وإنَّما هي مُفْعِلةٌ...)).

ففسَّر الغلط (بالتوهُّمِ) [221]، وهو معنًى ملحوظٌ فيه أيضاً الشذوذ ومخالفة القياسِ[222] .

وعندي أنَّ سيبويه لم يُوَفَّقْ في حكمهِ على جمع مصيبة على **(مصائب)** من وجهين:

أحدهما : أنَّ الجمع بالهمز ممَّا أجمعتْ عليه العربُ [223]، والتحقيقُ مع الإجماع والاستعمال المستفيض لا مع سيبويه وتغليطه، قال أبو الفتح بن جني: ((... فإنْ صحَّ

عندك أنَّ العرب لم تنطقْ بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتَّة ... بذلك وصَّى أبو الحسن...))[224].

وقال أبو القاسم الزمخشريُّ : ((... الاستعمالُ المستفيضُ الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءلُ إليه القياساتُ ...))[225] .

والآخر : أنَّهُ أجرى الهمز في الجمع مجرى التوهُّم المحض المفروغ منه ، وهو مدفوعٌ بما قرَّرَهُ أبو إسحاق الزجَّاجُ ، إذْ قال ﷺ : ((... وقد أجمع النحويُّوْن على أنْ حكوا (مصائب) في جمع مصيبة، بالهمز، وأجمعوا أنَّ الاختيار مصاوب... وهذا عندي إنَّما هو بدلٌ من (الواو) المكسورة، كما قالوا في (وسادة): إسادة ، إلاَّ أنَّ هذا البدل في المكسورة يقع أوّلاً، كما يقعُ في المضمومة ، نحو : (أُقِّتتْ)، وإنَّما هو من (الوقت) ، والمضمومة تُبدل في غير أوّل، نحو: أدْوُر، يقولون: أدْؤُر ، فحملوا المكسورة على ذلك ، ولا أعلمُ أحداً فسَّرَ ذلك غيري، وهو أحسنُ منْ أنْ يُجعلَ الشيءُ (خطأً) إذا نطقتْ به العربُ وكان له وجهٌ من القياس، إلاَّ أنَّهُ من جنس البدل الذي إنَّما يُتبع فيه السَّماعُ، ولا يُجعلُ قياساً مستمراً...))[226]. وانتصر لهذا المذهب المحقِّقُ فتحي أحمد مصطفى، فقال: ((...ورأي الزجَّاج قويٌّ؛ لأنَّهُ ينفي الخطأ عن العرب، كما أنَّ له وجهاً من القياس...))[227].

وإذا كان (الهمز) في الجمع ممَّا استفاض استعمالُهُ ، وممّا لَهُ في القياس وجهٌ، كان من الجور بمكانٍ أنْ يُعزى إلى الغلط، ومن الصواب بمكانٍ أنْ يُعَدَّ في الأقلِّ ممَّا يُحفظ ولا يقاسُ عليه ، ولو أنَّ سيبويه حكم بذلك لكان مذهباً منه حسناً.

ثُمَّ إنَّ سيبويه أوقع نفسه فيما مضى من حكمهِ في **(المغالطة والتناقض)**، أمَّا المغالطة فهي أنَّهُ أجرى الجمع على (مصاوب) مساوياً للجمع على (مصائب) في شهرة استعماله عند العرب، وذلك قوله: ((... وقد قالوا : مصاوب... وقالوا : مصيبة ومصائب...))[228]. والحقُّ غيرُ ذلك البتَّة، إذْ قال أبو الحسن الأخفش: ((... وناسٌ من العرب يقولون : المصاوب ، وهي قياسٌ.))[229].!!!

وأمَّا التناقضُ فهو أنَّهُ عدَّ الحمل على (صحيفة وصحائف) من التشبيه الوهمي ، إذْ قال: ((... وذلك أنَّهم توهَّمُوا أنَّ مصيبةً فعليةٌ، وإنَّما هي مُفْعِلةٌ ... وقالوا : مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبَّهوها حيثُ سُكِّنتْ بصحيفة وصحائف...))[230]. وفات سيبويه نفسه ما قرَّرَهُ في موضعٍ آخر من كتابه، من أنَّ الحمل عند العرب أحياناً ذوقيٌّ محضٌ،

تصوغُهُ السَّلائقُ والطباعُ لا الأقيسةُ والأحكامُ، بل نصَّ أيضاً على أنَّ مثل هذا الحمل شائعٌ في كلامهم وليس عزيزاً فيه، وهو قولُهُ في **(هذا بابُ ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُهُ بعد حرفٍ)**[231]: ((... كما يُشبِّهون الشيء بالشيء وإنْ لم يَكُنْ مثلَهُ ولا قريباً منه ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ، وسنذكرُهُ أيضاً إنْ شاء اللهُ.))[232]. **وحاصل ذلك** أنَّ قول سيبويه : ((... فأمَّا قولهم : مصائب، فإنَّهُ غلطٌ منهم...)). تنكُّبٌ منه عجيبٌ لما نصَّ عليه في تضاعيف كتابه ، وتناقضٌ منه معيبٌ في مواقفهِ من كلام العرب. وممَّا ينبغي إنصاف سيبويه فيه أنَّهُ ﷺ لا يصدقُ عليه ما قرَّرَهُ **أبو إسحاق الزجَّاجُ** في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ [الأعراف، 10]. إذْ قال : ((... وأكثرُ القُرّاء على ترك الهمز في (معايش)... وجميعُ النحويين البصريين يزعمون أنَّ همزها خطأٌ...))[233]. ولا ما جاء في **(حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي)** عند الكلام على (معائش) وتخطئة النحويين لها: ((... وأمَّا قولُ سيبويه ﷺ : إنَّها غلطٌ، فإنَّهُ عنى أنَّها خارجةٌ عن القياس...))[234] . فإنَّ أبا بشرٍ لم يعرضْ للقراءة أصلاً، ولا تحدَّثَ عنها بنبزٍ البتَّةَ ، وإنَّما صرَّحَ بتغليطه الهمز في (مصائب) كما تقدَّم، وقد سبقني إلى التنبيه على ذلك الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده [235] .

نعم ، يصدقُ على سيبويه ما قرَّرَهُ الدكتور أحمد مكي الأنصاريُّ، إذْ قال: ((... ولعلَّك تلحظُ أنَّ سيبويه – كعادته – وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة– قراءة همز معائش– فقال: ولم يهمزوا مقاوِل ومعايش ، فجاء النحَّاةُ من بعدهِ، وطبَّقوا هذه القاعدة على قراءة نافع وغيرهِ [236]... ففتح باب الطعن على هذه القراءة لكُلِّ منْ جاء بعده، ومنهم الفرّاء والمازني وابن جنّي وابن الأثير وابن خالويه وغيرهم [237]، ممَّنْ كانوا يعكفون على كتاب سيبويه بحثاً ودرساً وتنقيباً وتطبيقاً ... فيأخذون منه الحكم والقاعدة ثُمَّ يطبقونها على القراءات وغيرها... بيد أنَّهم كانوا أصرح من سيبويه في ذكر القراءة بالذَّات، وإن اشترك الجميعُ في المعارضة ما بين تصريحٍ أو تلميحٍ...))[238].

قُلْتُ : أمَّا معارضةُ سيبويه للقُرّاءة على سبيل التحصيل لا التصريح فممَّا لايُنكرُهُ عاقلٌ؛ لأنَّها تتقاطع وما قعَّد لَهُ ، على أنَّها معارضةٌ على معنى (التوهُّمِ) لا على معنى التخطئة والطعن كالذي ذهب إليه الدكتور أحمد الأنصاري .

وأمّا حشر أبي زكريا الفرّاء (ت 207هـ) فيمَنْ طعن بالقراءة فمن تسامح الدكتور الفاضل في التعبير ، والحقُّ أنَّه أجرى الهمز في (معائش) على معنى التوهُّمِ أيضاً [239]، وقد شهد له بذلك الدكتور الأنصاريُّ نفسه ، إذْ قال : ((...على أنَّ الفرّاء التمس لهذهِ القراءة وجهاً من الصحَّة، فقال : رُبَّما همزتِ العربُ هذا وشبهه يتوهَّمون أنَّها فعيلة فيشبهون مفعلة بفعيلة.))[240]. وأزيدُ على ذلك أنَّ الفرّاء لم يذكُرِ القراءة أصلاً ، شأنُهُ في ذلك شأن سيبويه [241]، وهو ما نبَّهَ عليه أيضاً الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده [242] .

والذي يُؤخَذُ على سيبويه ومن تبعه من النحويين في (معائش) أنهم أجروا زيادة (الميم) في أصلهِ مجرى المفروغ منه، وليس الأمرُ كذلك، ودونك ما قال أحمد بن محمد الفيوميُّ ﷺ : ((... والمعيش والمعيشةُ مكسبُ الإنسان الذي يعيشُ به، والجمعُ: المعايشُ، هذا على قولِ الجمهور : إنَّهُ من (عاش) ، فالميمُ زائدةٌ، ووزنُ (معايش) مفاعل فلا يُهْمَزُ، وبه قرأ السبعةُ ، وقيل : هو من (معش) ، فالميم أصلية ، ووزن (مَعِيْشٍ ومَعِيْشَةٍ): فعيل وفعيلة ، ووزنُ (معائش) فعائل فتُهْمَزُ ، وبه قرأ أبو جعفرٍ المدنيُّ والأعرجُ .))[243].

ثُمَّ إنَّ القراءة (بالهمز) فيها دليلٌ آخر على جواز إبدال الهمز ممّا ليس بزائدٍ في فصيح اللُّغة، جرياً على ما أجمعتْ عليه العربُ في (مصيبة ومصائب)، وعلى ما قرأ به الثقاتُ في (معيشة ومعائش)، قال أبو حيّان ﷺ : ((... وجاء به نقل القُرّاء الثقات، **ابنُ عامرٍ** ، وهو عربيٌّ صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللّحن ، **والأعرجُ** ، وهو من كبار قُرّاء التابعين ، **وزيد بن علي** ، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلَّ أنْ يدانيه في ذلك أحدٌ، **والأعمش**، وهو من الضبط والاتقان والحفظ والثقة بمكانٍ ، **ونافع**، وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلِّ الذي لا يُجْهَلُ، فوجب قبول ما نقلوهُ إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحَّاة البصرة في مثل هذا...))[244].

المستوى الثَّامِن: هذا بابُ الإدغام في حروف طرف اللِّسان والثنايا [245] :

قال سيبويه: ((... وأمَّا الدِّكَرُ فإنَّهُم كانوا يقلبونها في مُدَّكرٍ وشبهه ، فقلبوها هنا ، وقلبها شاذٌّ شبيهٌ بالغلط.))[246].

قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ : ((... **الدِّكَرُ** جمعُ (ذِكْرَة) ، ولا طريق لقلبها (دالاً) إلاّ من وجهٍ يبعدُ ، وهو أنَّهُم قد قلبوا الدّال من مُدَّكر ، وأصلُها : مُذتكر...))[247]. وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ : ((... قال سيبويه: وأمَّا **الذِّكَرُ جمع** (ذِكْرَة)، مثل : كِسْرَة وكِسَر، فأُبدِلَتِ

الذَّال دالاً، غير أنْ أوجب قلبها ما أوجبه في (مُدَّكر) قلبها دالاً من وقوعها قبل (تاء الافتعال)، وإبدال التَّاء حرفاً من مخرجها أشبه الحروف بالذَّال، وليس في (ذِكَر) شيءٌ من ذلك، إنَّما أُبدلتْ دالاً كما يُبدلُ الحرفُ من مقاربه (كبنات بَخْرٍ وبنات مَخْرٍ)، و(إيَّاك وهِيَّاك) ، وما أشبه ذلك ، وشدِّدت الدّال لإدغامهم لام التعريف فيها.))[248] .

وأوضحُ من ذلك ما توافر عليه أبو الفتح بن جنِّي، إذْ قال: ((... يُريدُ: الذِّكَر ، جمع ذِكْرَة، وليس هنا ما يوجب البدل، إلاَّ أنَّهُ لمَّا رآهم يقلبونها في : ادَّكر ويدَّكر ومُدَّكر وادِّكار، ونحو ذلك، أَلِفَ فيها القلب، فقال أيضاً: الدِّكَر...))[249].

قُلْتُ : وليس في هذه (التقريرات) تفسيرٌ صريحٌ لقول سيبويه : ((... شبيه بالغلط.)). وهو عندي محمولٌ على معنى (التوهُّم) ، وكأنَّ أبا بشرٍ قال: إنَّ منْ أبدل الدَّال من الذّال توهَّمَ أنَّها نظير مُدَّكر وشبهه في حكم الإبدال .

والحقُّ أنَّ سيبويه قد تعجَّلَ الحكم فيما ذهب إليه ، وأنَّ الإبدال في (**الدِّكَر**) ليس محمولاً البتَّة على أمثلة الإبدال الصرفي في شيءٍ، بل إنَّهُ من أمثلة الإبدال اللغوي الصِّرف، ولله درُّ أبي عليٍّ الفارسي في تمثيله له بقوله : ((... إنَّما أُبدلتْ دالاً كما يُبدلُ الحرفُ من مقاربه (كبنات بَخْرٍ وبنات مَخْرٍ) و(إيَّاك وهِيَّاك) وما أشبه ذلك...)).!!!

ولدى أبي العباس ثعلب أنَّ الدّال في (الدِّكَر) من إدغام لام التعريف بالذَّال ليس إلاّ، قال ابن منظورٍ: ((... قال **أبو العباس** أحمد بن يحيى: الدِّكْرُ، بتشديد الدَّال، جَمْعُ ذِكْرَة، أُدْغِمت (اللاّمُ) في (الذَّال)، فجعلتا (دالاً) مُشدَّدةً ، فإنْ قُلْتَ: دِكْرٌ ، بغير ألف ولام التعريف، قُلْتَ: ذِكْر، بالذَّالِ ، وجمعُ الذِّكْرة: الذِّكْرات، بالذَّالِ أيضاً ...))[250] .

أمَّا قولُ سيبويه : ((... وقلبها شاذٌّ...)). فمدفوعٌ بما قرَّرَه أبو الفتح في قوله : ((... ولهذا نظائر في كلامهم.))[251].

وممَّا ينبغي التنبيهُ عليه في هذا الموضع أنَّ (**الدِّكر**) ورد في كتاب سيبويه (بفتح الكاف)، قال : ((... وأمَّا الدِّكَرُ...)). وورد في (تعليقة) أبي عليٍّ الفارسي على الكتاب بالذَّالِ والكافِ المفتوحة أيضاً ، وذلك قولُهُ: ((... قال سيبويه: وأمَّا الذِّكَر...)). ولدى ابن منظورٍ ما يُقاطعُ ذلك ، إذ قال ﷺ : ((... الدِّكْرُ : لُعْبةٌ يلعبُ بها الزِّنجُ والحَبَشُ، والدِّكْر أيضاً لربيعة: في الذِّكْر ، وهو غلطٌ ، حملهم عليه (ادَّكر)، حكاه سيبويه ، وكذلك ما حكاهُ ابنُ الأعرابي من قولهم : الدِّكْر في جمع دِكْرة، إنَّما هو على الذِّكْر ، ونفى ابنُ الأعرابي (الدِّكْر) بسكون الكاف ، حكاه سيبويه كما بينتُهُ... وقد قال اللَّيْثُ: الدِّكْر ليس من كلام العرب، وربيعة تغلط في الذِّكْر ، فتقول : دِكْرٌ .))[252].

وبعد :

هذا ما وسعني فيه جهدي، وأمدَّني فيه التجافي عن النَّوم في الليالي ذوات القِـرَّة القارسة، وما التوفيق إلاّ من الله تبارك وتعالى، عليه أتوكَّلُ وإليه أُنيب، وأفـضِ اللَّهُـم بصلواتك السرمديَّة على محمدٍ وآله المصطفَين ، ولا سيَّما كريمُ آل محمدٍ، محمد بن عليٍّ الجواد، صاحب البركات في هذا البحث ، عليه وآبائه أزكى التحيَّات والصلوات .

نتائجُ البحث

تيسَّرَ لي – ولله الحمدُ– أنْ أقف بعد جُهْدٍ مضنٍ على جملةٍ من النتـائج العلميَّـة المهمّة، وعلى حقائق أحسب أن كثيراً من الدّارسين غير ملمِّين بها ، وإليك عـدداً منهـا موجزةً في ضوء النقاط الآتية :

الأولى: تحصَّل لي أنَّ هناك خلطاً كبيراً في مفردتي (الخطأ والغلط)، وتسامحاً في استعمال إحداهما مكان الأخـرى، والوجـهُ عنـدي أنْ نخُـصَّ (المعقـولات) بالخطـأ و(المقولات) بالغلط.

الثَّانية: تحصَّل لي أيضاً أنَّ التغليط والتخطئة لم يردا على لسان شيوخ سيبويه إلاّ في موضعين في منقول سيبويه عنهم، واستأثر هو بالبواقي .

الثَّالِثَةُ : ثبت عندي أنَّ سيبويه لم يُبالغْ في تغليط العرب البتَّة، وما ورد في كتابه شيءٌ يسيرٌ متواضعٌ، وقد تناثر في تضاعيف الأبواب .

الرّابعةُ : ثبت لديَّ أيضاً بالفحص والتحقيق أنَّهُ ﷺ لم يُجـرِ التغلـيط مُجـرى (التخطئة) البتَّة، ومن زعم خلاف ذلك فقد ادّعى باطلاً وزوراً من القول .

الخامسة: ثبت لديَّ أيضاً أنَّ التخطئة اليتيمة التي أُريد بها معنى (اللَّحن) تلك نقلها سيبويه عن غيره في بعض القراءات، ولم يستعمل سيبويه نفسه مفردة (الخطأ) إلا مـرَّةً واحدةً، وقد أراد بها المنع المحض .

السَّادِسَةُ : بان لي بالفحص والتحقيق أنَّ أبا بشرٍ ومَنْ سبقَهُ قد تعجلوا الحكم فيما ذهبوا إليه، وأنَّ العرب لم تنطق عبثاً البتَّة، وعندي أنَّ جميع ما غُلِّط أو خُطِّئ في كتـاب سيبويه فصيحٌ يسوغُ الأخذُ به والقياس عليه .

هذا ما أردتُ قولَهُ على سبيل الإيجاز ، ولله الحمدُ على ما أنعم، وله الشكر والمنَّةُ على ما أتمَّ .

الهوامش :

(1) العين ، مادّة (خ- ط- أ) ، 251-252.
(2) المصدر نفسه ، مادّة (غ- ل- ط)، 718 .
(3) أساس البلاغة، مادّة (خ- ط- أ) ، 167.
(4) المصدر نفسه ، مادّة (غ- ل- ط)، 453.
(5) مختار الصّحاح، مادّة (خ- ط- أ) ، 179-180.
(6) المصدر نفسه ، مادّة (غ- ل- ط) ، 478.
(7) ج2، مادّة (خ- ط- أ) ، 274-275 .
(8) ج5، مادّة (غ- ل- ط) ، 51.
(9) ج1، مادّة (خ- ط- ء) ، 242.
(10) ج2، مادّة (غ- ل- ط) ، 658.
(11) الفروق اللغويَّةُ ، 66 .
(12) المصدر نفسه ، 67 .
(13) ينظر الرسالة التامَّة في فروق اللُّغة العامَّة، 120 .
(14) التعريفات ، 72 .
(15) ينظر: المصدر نفسه ، 72 و115-116 .
(16) معاني القرآن ، ج2، 422.
(17) الحُجَّةُ للقرّاء السبعة، ج1، 320-321.
(18) المصدر نفسه ، ج3، 57 وينظر ما بعدها .
(19) المفردات في غريب القرآن، مادّة (خ- ط- أ)، 157.
(20) الكشاف ، ج15، 596.
(21) الكتاب ، ج2، 395 .
(22) المصدر نفسه ، ج2، 397 .
(23) المصدر نفسه (مقدمة المحقق) ، ج1، 32-33.
(24) ينظر الكتاب، ج1، 25-26 وشرح كتاب سيبويه، ج1، 188 والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، 34 وشرح التسهيل، ج1، 14-15 والدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه ، 142-153 ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، 38-39 .
(25) ينظر التبصرة والتذكرة ، ج1، 157 و159 .
(26) ينظر على سبيل التمثيل الفوائد والقواعد، 373-374 وشرح ملحة الإعراب، 105 وشرح المفصّل، ج2، 262 .

(27) ينظر شرح الجمل في النحو ، 279 .
(28) ينظر شرح عيون الإعراب ، 262 .
(29) ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل للزجَّاجي ، 96 .
(30) ينظر الغرَّة المخفية ، ج1، 396 .
(31) ينظر على سبيل التمثيل شرح قطر وبل الصدى، 425 وحاشية الصبان، ج3، 187 والفواكه الجنية، 403 والحدائق الندية، 560–561 والمشكاة الفتحية ، 158–159.
(32) ينظر الحدائق الندية ، 560 .
(33) ينظر المشكاة الفتحية، 159 .
(34) الكتاب ، ج2، 397 .
(35) الفروقُ اللغويَّةُ ، 67 .
(36) لسان العرب ، مادّة (غ– ل– ط) ، ج5، 51 .
(37) ينظر الفروق اللغوية ، 67 .
(38) ينظر المصدر نفسه ، هامش 67 .
(39) مجاز القرآن، ج1، 318 وينظر هامش 376 ومختار الصحاح، مادّة (خ– ط– أ)، 179–180 .
(40) ينظر مجاز القرآن ، ج1، هامش 376 .
(41) ينظر الرسالة التامة في فروق اللغة العامة ، 121 .
(42) معاني القرآن، ج2، 422 .
(43) الحُجَّةُ للقُرّاء السبعة، ج3، 57 وينظر ما بعدها .
(44) لسان العرب، مادّة (خ– ط– أ) ، ج2، 274 .
(45) المصباح المنير ، مادّة (خ– ط– و)، 113 وينظر الرسالة التامة في فروق اللغة العامّة، 121.
(46) الفروق اللغويَّةُ ، 67 .
(47) المصدر نفسه ، 67 .
(48) أساس البلاغة، مادّة (غ– ل– ت)، 453.
(49) مختار الصحاح، مادّة (غ– ل– ت)، 478 وينظر لسان العرب، مادّة (غ– ل– ت)، ج5، 50 .
(50) مختار الصحاح، مادّة (غ– ل– ط)، 478 وينظر لسان العرب، مادّة (غ– ل– ط)، ج5، 51.
(51) المعجم الوسيط ، مادّة (غ– ل– ط)، ج2، 658.
(52) لسان العرب، مادّة (غ– ل– ط)، ج5، 51.
(53) الفروق اللغويَّةُ، 67 .
(54) مختار الصحاح، مادّة (خ– ط– أ)، 180 ولسان العرب، مادّة (خ– ط– أ) ، ج2، 274.
(55) معاني القرآن ، ج1، 335 .
(56) لسان العرب، مادّة (خ– ط– أ) ، ج2، 274.
(57) الفروق اللغويَّة، 66.

(58) المعجم الوسيط، مادّة (خ- ط- ء)، ج1، 242.
(59) المصدر نفسه ، مادّة (خ- ط- ء)، ج1، 242.
(60) لسان العرب، مادّة (خ- ط- أ)، ج2، 274-275.
(61) ينظر فروق اللُّغات في التمييز بين مفاد الكلمات، 121-122 والرسالة التامّة في فروق اللغة العامّة، 133.
(62) ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجُمَلِ، 96.
(63) ينظر الخصائص، ج3، 276-279 .
(64) معجم المصطلحات الألسنية، 143 .
(65) معجم اللغة واللسانيات، 115.
(66) معجم المصطلحات الألسنية، 100 .
(67) المصدر نفسه، 267.
(68) معجم اللغة واللسانيات، 66.
(69) المصدر نفسه ، 492.
(70) معجم المصطلحات الألسنية ، 24.
(71) المصدر نفسه ، 24.
(72) المعجم الفلسفي، ج1، 530.
(73) المصدر نفسه ، ج2، 129.
(74) المفردات في غريب القرآن، مادّة (ضلّ) ، 308-309.
(75) المصدر نفسه ، مادّة (ضلّ)، 309.
(76) ينظر المصدر نفسه ، مادّة (ضلّ) ، 309.
(77) ينظر المصدر نفسه ، مادّة (ضلّ) ، 309 .
(78) الخصائص، ج3، 276.
(79) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، 374.
(80) المصدر نفسه ، ج2، 376.
(81) المصدر نفسه ، ج2، 381.
(82) الكتاب، ج1، 421.
(83) المصدر نفسه ، ج1، 436-437.
(84) ينظر على سبيل التمثيل شرح كتاب سيبويه ، ج2، 328-329 والمسائل النحوية والصرفية التي تحتملُ وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ، ج1، 271-279 والمسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، 110-113، ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحويَّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه) 433-440 .
(85) ينظر إعراب القرآن لأبي جعفرٍ النحاس، ج1، 142 وج2، 11-12.

(86) ينظر: الخصائص ، ج1، 192–193 و194 وشرح شذور الذهب، 355.

(87) ينظر التبيان في إعراب القرآن ، ج1، 151.

(88) ينظر أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري، 309–310 وهامشها.

(89) ينظر النحويون والقرآن ، 200.

(90) ينظر الشاذ عند أعلام النحاة تعليله وتأويله والاستدلال به وردُّه ، 38–42.

(91) الكتاب ، ج1، 436–437.

(92) التبيان في إعراب القرآن، ج1، 365 وينظر النحويون والقرآن، 202–203.

(93) النحو الوافي، ج1، هامش 498.

(94) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، 301–302 .

(95) المصدر نفسه ، 301.

(96) ينظر معجم المصطلحات الألسنية ، 138.

(97) ينظر المصدر نفسه ، 134 .

(98) ينظر معاني القرآن للفراء، ج2، 7–9 والخصائص ، ج1، 192–193 والتبيان في إعراب القرآن، ج1، 363–365 والمسائل العكبريات في اللغة والنحو والقراءات، 91–97 والمسائل النحويَّة والصرفيَّة التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ، ج1، 271–279 وأثر الانسجام الصوتي في البنية اللغويَّة في القرآن الكريم، 392–395.

(99) ينظر التبيان في إعراب القرآن، ج1، 363–365 والمسائل العكبريات، 91–97.

(100) ينظر التبيان في إعراب القرآن ، ج1، 365 والمسائل العكبريات، 96–97 وهمع الهوامع، ج2، 440–442 ومخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، 437–440.

(101) إحياء النحو، 114.

(102) ينظر مدرسة الكوفة، 299–303 والتوابع في كتاب سيبويه، 230–232.

(103) اللغة العربية معناها ومبناها، 234 وينظر أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، 392 و395.

(104) الكتاب ، ج2، 147 .

(105) البيت لزهير ، وروايتُهُ في ضبط الشنتمري :

بدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِك ما مضى

ولا سابقي شيءٌ إذا كان جائيا

أشعار الشعراء الستَّة الجاهليين، 343، واختلف عزوهُ في كتاب سيبويه، إذْ عُزِي مرَّةً إلى زهير، ومرَّةً إلى صِرْمَة الأنصاري ، ينظر الكتاب، ج1، 165 وهامشها و306 وهامشها .

(106) الكتاب، ج2، 155.

(107) شرح كتاب سيبويه ، ج2، 482 .

(108) شرح عيون كتاب سيبويه، 149 .

(109) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، 138 وينظر همع الهوامع ، ج3، 196-197 وشواهد الشعر في كتاب سيبويه، 44 وهامشها والشاذ عند أعلام النحاة، 38-42 وهامشها .

(110) شواهد الشعر في كتاب سيبويه، هامش 44 .

(111) الشاذ عند أعلام النحّاة، 38-39 .

(112) المصدر نفسه ، 40 .

(113) شرح التسهيل، ج1، 433.

(114) شرح الكافية الشافية، ج1، 108.

(115) إحياء النحو، 66.

(116) المصدر نفسه ، 128 .

(117) خطًى متعثِّرة على طريق تجديد النحو العربي، 102 وينظر ما قبلها.

(118) سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، 130 و139 .

(119) في النحو العربي نقد وتوجيه، 95 وينظر ما قبلها، وقضايا نحوية، 58-63 .

(120) أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري، هامش 310.

(121) حاشية الصبَّان، ج1، 448 وهامشها- 449 وهامشها .

(122) الكتاب ، ج3، 46 .

(123) المصدر نفسه ، ج3، 51.

(124) المصدر نفسه ، ج3، 100.

(125) المصدر نفسه ، ج3، 100-101.

(126) المصدر نفسه ، ج4، 159.

(127) المصدر نفسه ، ج4، 160 .

(128) الإيضاح في شرح المفصَّل ، 530 .

(129) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، 179.

(130) ينظر إحياء النحو، 64-71 وقضايا نحوية، 58-63 وفي النحو العربي نقد وتوجيه، 92-96.

(131) ينظر ج1، 50-51 و58-59 و158-159 و209-210 وج2، 281 و375 وج3، 118-119.

(132) الكتاب، ج2، 395.

(133) المصدر نفسه ، ج2، 395-397 .

(134) معاني القرآن، ج1، 386 وينظر الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، 82.

(135) المقتضب، ج4، 104-106 .

(136) معاني القرآن وإعرابه ، ج3، 55-56 وينظر الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، 109-110.

(137) مشكل إعراب القرآن ، 247.

(138) شرح كتاب سيبويه ، ج3، 161–162 وينظر الكتاب ، ج2، هامش 396 .
(139) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، 351.
(140) سيبويه والقراءات، 45 وينظر ما قبلها ومابعدها .
(141) المصدر نفسه ، 48–50 .
(142) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، 325–326.
(143) ينظر الكشاف ، ج12، 492 .
(144) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2، 24–25.
(145) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحويَّة، 148.
(146) المصدر نفسه ، 150 .
(147) ينظر الكتاب، ج2، 389–395.
(148) ينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحَّاس، ج2 ، 308–309 والمحتسب، ج1، 325–326 والكشاف، ج12، 492 والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، 152 والشاهد القرآني بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرّاء (رسالة ماجستير)، 285–287.
(149) الكتاب ، ج2، 389 .
(150) المصدر نفسه ، ج2، 392.
(151) ينظر المصدر نفسه ، ج2، هامش 396 وسيبويه والقراءات، 46–50 والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، 148–149 والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، 82.
(152) ينظر إعراب القرآن لأبي حيان، ج3، 313–314.
(153) ينظر تفصيلها في: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، 148–153 وسيبويه والقراءات ، 46–52 .
(154) مجالس ثعلب، ق2، 359 .
(155) معاني القرآن وإعرابه، ج3، 55 .
(156) المحتسب، ج1، 325.
(157) الكشاف ، ج12، 492.
(158) إعراب القرآن ، ج3، 313.
(159) سيبويه والقراءات ، 51–52.
(160) إعراب القرآن ، ج2، 308 .
(161) ينظر شرح كتاب سيبويه، ج3، 161–162 .
(162) النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، 351.
(163) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج2، 25 .
(164) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحويَّة ، 149 .
(165) مجالس ثعلب، ق2، هامش 359 .

(166) الكتاب ، ج2، هامش 397 .

(167) ينظر المصدر نفسه (مقدمة المحقِّق) ، ج1، 57–60 .

(168) ينظر ج1، هامش 325 .

(169) ينظر النحو وكتب التفسير ، ج1، 392.

(170) الكتاب ، ج3، 56.

(171) المصدر نفسه ، ج3، 60–62 .

(172) شرح كتاب سيبويه ، ج3، 262.

(173) التعليقة على كتاب سيبويه ، ج2، 175 وينظر 171 .

(174) ينظر المقتضب، ج2، 55–57 وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحَّاس، 221 والفوائد والقواعد ، 547–548 والمقتصد في شرح الإيضاح، ج2، 1117–1119 واللباب في علل البناء والإعراب، 352 وشرح التسهيل ، ج2، 138–140 وشرح الرضي على الكافية ، ج3، 186–187 وارتشاف الضرب، ج4، 1865–1866 والجنى الدّاني، 360 والحدائق الندية ، 678.

(175) ينظر شرح عيون الإعراب، 318–320 والجنى الدّاني، 360.

(176) ينظر على سبيل التمثيل، شرح التسهيل، ج2، 138–140 وج3، 399–400 وفي الضرورات الشعرية، 67–68 .

(177) ينظر شرح المفصل ، ج4، هامش 273 .

(178) الخصائص ، ج1، 358 .

(179) المصدر نفسه، ج1، 358 .

(180) المصدر نفسه ، ج2، 12 .

(181) المصدر نفسه ، ج2، 14 وينظر شواذ جمع التكسير في ضوء القاعدة النظريَّة والأصول القياسيَّة (رسالة ماجستير)، 31–34 و145–156 .

(182) مصنَّفات اللَّحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، 65 وينظر شواذ جمع التكسير (رسالة ماجستير) ، 31–32 و147.

(183) شرح المفصل ، ج4، 271–273 .

(184) ينظر شرح عيون الإعراب ، 319 وفي الضرورات الشعرية، 68 .

(185) الكتاب ، ج3، 461 .

(186) المصدر نفسه ، ج3، 461–462.

(187) توضيح المقاصد والمسالك ، ج3، 89 .

(188) ينظر همع الهوامع ، ج3، 341–342 وشرح ابن طولون ، ج2، هامش 342 وحاشية الصبان ، ج4، 233 والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ، ج2، 648–651.

(189) المقرب، 476 وينظر ارتشاف الضرب ، ج1، 360.

(190) ينظر أسباب اختلاف النحاة ، 309–310 وهامشها .

(191) ينظر الشاذ عند أعلام النحاة ، 38–42 .

(192) المقتضب ، ج2، 280.

(193) الفوائد والقواعد، 768 وينظر اللباب في علل البناء والإعراب، 402.

(194) ينظر توضيح المقاصد والمسالك، ج3، 89 وهمع الهوامع ، ج3، 342 وشرح ابن طولــون، ج2، هامش 342 وحاشية الصبان، ج4، 233 والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثــر في كتاب سيبويه، ج2، 651.

(195) ينظر الكشاف، ج13، 550 والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، 193–194 وشواذ جمع التكسير (رسالة ماجستير)، 157.

(196) ينظر توضيح المقاصد والمسالك، ج3، 89 وشرح ابــن طولــون، ج2، هــامش 342 وحاشــية الصبان، ج4، 233 وهامشها.

(197) ينظر المقرب، 476 وارتشاف الضرب ، ج1، 360 وهمع الهوامع، ج3، 342 وحاشية الصبَّان، ج4، هامش 234، والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، ج2، 651.

(198) الكتاب ، ج3، 462.

(199) ينظر شرح شافية ابن الحاجب، ج1، 143.

(200) ينظر همع الهوامع، ج3، 342.

(201) الكتاب ، ج3، 481 .

(202) المصدر نفسه ، ج3، 481.

(203) شرح شافية ابن الحاجب ، ج1، 144.

(204) الكتاب، ج4، 159 .

(205) تقدَّم تفصيلُ الكلام على هذا الشاهد في هامش رقم (105) .

(206) الكتاب ، ج4، 160 .

(207) شرح كتاب سيبويه، ج5، 31.

(208) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج2، 595 .

(209) إرتشاف الضرب، ج2، 819.

(210) المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، ج2، 728.

(211) المصدر نفسه ، ج2، 729 .

(212) المصدر نفسه ، ج2، 731.

(213) ينظر الشاذ عند أعلام النحاة، 38–42.

(214) شرح كتاب سيبويه ، ج5، 31 .

(215) النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج2، 595 .

(216) الكتاب، ج4، 354.

(217) المصدر نفسه ، ج4، 355–356.

(218) ينظر المصدر نفسه (مقدمة المحقق)، ج1، 32–33.

(219) ينظر المقتضب، ج1، هامش 123.

(220) ينظر أسباب اختلاف النحاة، 309–310 وهامشها وسيبويه والقراءات، 86–92.

(221) ينظر النحو وكتب التفسير، ج2، 1126.

(222) ينظر الشاذ عند أعلام النحّاة ، 38–32.

(223) ينظر معاني القرآن للفرّاء، ج1، 251 ومختار الصحاح، مادَّة (ص– و– ب)، 372 ولسان العرب، المادَّة نفسها، ج4، 84.

(224) الخصائص، ج1، 126–127.

(225) الكشاف، ج13، 550 وينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، 193–194 وشواذ جمع التكسير (رسالة ماجستير)، 157.

(226) معاني القرآن وإعرابه، ج2، 259 وينظر التبصرة والتذكرة، ج2، هامش 897 ولسان العرب، مادَّة (ص– و– ب)، ج4، 83.

(227) التبصرة والتذكرة، ج2، هامش 897 .

(228) الكتاب ، ج4، 356.

(229) معاني القرآن ، ج1، 320.

(230) الكتاب ، ج4، 356.

(231) المصدر نفسه ، ج1، 258.

(232) المصدر نفسه ، ج1، 259.

(233) معاني القرآن وإعرابه، ج2، 259.

(234) الكتاب (مقدمة المحقق)، ج1، 33.

(235) ينظر النحو وكتب التفسير، ج2، 1126–1127.

(236) ينظر تفصيل هذه القراءة في : إعراب القرآن لأبي حيان، ج3، 12 والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، 136–140 والنحو وكتب التفسير، ج2، 1124–1129.

(237) ينظر المقتضب ، ج1، 123 وهامشها ومعاني القرآن للفراء، ج1، 251 ومعاني القرآن وإعرابه ، ج2، 259–260 وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ج2، 122–123 وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 59–60، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحويّة، 136–140.

(238) سيبويه والقراءات، 87–88.

(239) ينظر معاني القرآن ، ج1، 251 وشواهد الشعر في كتاب سيبويه، 44–45 والنحو وكتب التفسير، ج2، 1125–1127.

(240) سيبويه والقراءات، 88 وينظر معاني القرآن، ج1، 251.

(241) ينظر معاني القرآن، ج1، 251.

(242) ينظر النحو وكتب التفسير، ج2، 1126-1127.

(243) المصباح المنير، مادَّة (ع- ي- ش) ، 281-282.

(244) إعراب القرآن ، ج3، 12، وينظر أيضاً الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، 352.

(245) الكتاب، ج4، 460.

(246) المصدر نفسه ، ج4، 477.

(247) شرح كتاب سيبويه، ج5، 451.

(248) التعليقة، ج5، 206-207.

(249) سر صناعة الإعراب، ج1، 199 .

(250) لسان العرب، مادَّة (د- ك- ر) ، ج2، 401.

(251) سر صناعة الإعراب، ج1، 199.

(252) لسان العرب، مادَّة (د- ك- ر)، ج2، 401.

المصادر

- **القرآن الكريم.**
- **الكتب المطبوعة :**

1- أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغويَّة في القرآن الكريم، الدكتورة فدوى محمد حسان، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

2- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د- ط)، 1937م.

3- إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.

4- أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1426هـ-1427هـ، 2006م.

5- أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري، الأستاذ نوري حسن حامد المسلاّتي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1431هـ- 2010م.

6- أشعار الشُّعراء الستَّة الجاهليين، الأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1403هـ- 1983م.
7- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجي، ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م.
8- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خَالَويْهِ (ت 370هـ)، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، (د. ط)، (د. ت).
9- إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ) ، تحقيق وشرح وفهرسة الدكتور محمد أحمد قاسم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2004م.
10- إعراب القرآن، أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، جمع وترتيب وتصحيح محمود شاكر، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1426هـ-2005م.
11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، قدَّمَ لَهُ ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ- 2007م.
12- الإيضاح في شرح المفصّل للزمخشري، ابن الحاجب المالكي (ت646هـ)، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011م.
13- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامَّة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م.
14- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ- 1982م.
15- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، منشورات شركة القدس للتصدير والاستيراد، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2008م.
16- التعريفات، الشريف الجُرجاني (ت 826هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1425هـ- 1426هـ، 2005م.
17- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو عليٍّ الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410هـ- 1990م.

18- التوابع في كتاب سيبويه، الدكتور عدنان محمد سلمان، طبع في مطابع التعليم العالي، الموصل، (د. ط)، 1991م.
19- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمدٍ المرادي (ت749هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت، ط1، 1426هـ- 2005م.
20- الجنى الدَّاني في حروف المعاني، أبو محمدٍ المراديُّ (ت 749هـ)، تحقيق طه محسن ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، (د. ط) ، 1396هـ- 1976م.
21- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان (ت 1206هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصَّفا، القاهرة، ط1، 1423هـ- 2002م.
22- الحُجَّةُ للقُرّاء السبعة، أبو عليٍّ الفارسي (ت 377هـ)، وضع حواشيه وعلَّق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2001م.
23- الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة، علي خان المدني الشيرازي (ت1120هـ. ق)، تصحيح وتحقيق وتعليق الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، منشورات ذوي القربى، قم، ط1، 1431هـ. ق- 1388هـ. ش.
24- الخصائص ، أبو الفتح بن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجّار ، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط4، 1990م.
25- خُطًى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، (الأخفش- الكوفيون)، الدكتور عفيف دمشقية، دار العلم للملايين ، بيروت، ط1، 1980م.
26- الدراسات النحويَّة واللغويَّة عند الزمخشري، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ط)، 1389هـ- 1970م.
27- الدراساتُ اللُّغويَّةُ عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، الدكتور محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ط1، 1400هـ- 1980م.
28- الدلالة والتقعيد النحوي – دراسة في فكر سيبويه، الدكتور محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م.
29- الرِّسالة التامَّة في فروق اللغة العامَّة، محمد جعفر الكرباسي، دار الشؤون الثقافية العامَّة، بغداد ، ط1، 2009م.

30- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وشاركه في التحقيق أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
31- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، توزيع دار المعارف بمصر، (د. ط)، 1392هـ- 1972م.
32- الشاذ عند أعلام النحاة تعليله وتأويله والاستدلال به وردُّهُ، الدكتور محمد عبدو فلفل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض ، ط1، 1426هـ-2005م.
33- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة، النجف، ط1، 1974م.
34- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت 953هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ- 2002م.
35- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالك الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001م.
36- شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية عمان ودار ابن حزم، بيروت، ط10/ 1432هـ-2011م.
37- شرح الرضي على الكافية، رضي الدِّين الاستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د. ط)، 1398هـ-1978م.
38- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدِّين الاستراباذي (ت 686هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، حقَّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1426هـ- 2005م .
39- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن المجاشعي (ت 479هـ)، حقَّقَهُ وعلَّق عليه الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبةُ الآداب، القاهرة، ط2، 1428هـ- 2007م.
40- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر القرطبيُّ (ت 401هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان ، القاهرة، ط1، 1404هـ- 1984م.

41- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ابن هشامٍ الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى لمحمد جعفر الكرباسي، مطبعة باسدار إسلام، ط2، 1426هـ- 2005م.

42- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط1، 1427هـ- 2006م.

43- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ- 2008م.

44- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت 643هـ)، قدَّم لَهُ ووضعَ هوامشه وفهارسَهُ الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.

45- شرح مُلحة الإعراب، أبو محمد الحريري (ت 516هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1426هـ- 2005م.

46- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة بالكويت، ط1، 1400هـ-1980م.

47- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، الدكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة ، ط1، 1405هـ- 1985م.

48- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، طبعة مرتَّبة وفقاً للترتيب الألفبائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1426هـ-2005م.

49- الغُرَّة المخفيَّة لابن الخبّاز (ت 639هـ) في شرح الدُّرَّة الألفية لابن معطٍ (ت628هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، ط1، 1410هـ-1990م.

50- فروق اللُّغات في التمييز بين مفاد الكلمات، نور الدين بن نعمة الله الحسيني الموسوي الجزائري (ت 1158هـ)، حقَّقَهُ وشرحه الدكتور محمد رضوان الدَّاية، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1424هـ- 2003م.

51- الفروق اللغويَّة، أبو هلالٍ العسكري (ت 395هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010م.

52- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

53- الفواكه الجنية على متمِّمة الجُرُّومية، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ)، دراسة وتحقيق عماد علوان حسين ، دار الفكر ناشرون وموزّعون، عمّان- الأردن ، ط1، 1430هـ- 2009م.

54- في الضرورات الشعرية، الدكتور خليل بنيان الحسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1403هـ- 1983م.

55- في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزوميُّ، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامَّة، بغداد، ط2، 2005م.

56- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1417هـ- 1996م.

57- قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 2003م.

58- الكتاب، أبو بشر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت) .

59- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ)، وعليه تعليقات كتاب (الانتصاف) لابن منير المالكي (ت 683هـ)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ، بيروت، ط2، 1426هـ- 2005م.

60- اللباب في علل البناء والأعراب، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينيَّة، القاهرة، ط1، 1430هـ- 2009م.

61- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.

62- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، (د. ط) ، 1973م.

63- مجاز القرآن، أبو عبيدة التيمي (ت 210هـ) ، عارضه بأصوله وعلَّق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د. ط) ، (د. ت).

64- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب (ت 291هـ) ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2006م.

65- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جني (392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجّار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة الأهرام التجارية، القليوب- مصر، (د. ط)، 1424هـ- 2004م.

66- مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكرٍ الرَّازي (ت 666هـ)، تحقيق وضبط حمزة فتح الله، وترتيب محمود خاطر، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، (د. ط) ، 1407هـ- 1987م.

67- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، مطابع دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1406هـ- 1986م.

68- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، أبو الفضل السيوطيُّ (ت 911هـ) ، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا- بيروت، (د. ط) ، 1428هـ- 2007م.

69- المسائل العكبريات في اللغة والنحو والقراءات، أبو البقاء العكبريُّ (ت616هـ)، اختارها تلميذُهُ أبو العباس النحوي أحمد بن علي الأزدي الحمصي (ت 644هـ)، تحقيق الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، الهيأة العامّة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2008م.

70- المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه دراسة وتحليل ونقد، الدكتور رشيد بن حويل الحربي ، الرياض، (د. ط)، 1424هـ.

71- المشكاة الفتحية لمحمد بن محمد البديري الدمياطي (ت 1140هـ) على الشمعة المضية في علم العربية (علم النحو العربي) لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، قرأه وعلَّق عليه الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ- 2004م.

72- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط1، 1430هـ-2009م.

73- المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي (ت 770هـ)، اعتنى به وراجعه عزت زينهم عبد الواحد، مكتبة الإيمان، المنصورة- مصر، (د. ط)، (د. ت).

74- مصنَّفات اللَّحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، الدكتور أحمد محمد قدّور، مطابع وزارة الثقافة السورية، دمشق، ط1، 1996م.

75- معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء (ت 207هـ)، قدَّم لَهُ وعلَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسَهُ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1423هـ- 2002م.

76- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
77- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجَّاج (ت 311هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، وخرَّج أحاديثَهُ الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1426هـ- 2005م.
78- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، الدكتور جميل صليبا، منشورات ذوي القُربى، قم، ط1، 1385هـ. ش.
79- معجم اللغة واللسانيات، هارتمان وستورك، ترجمة الدكتور توفيق عزيز عبد الله ومروان محمد حسن وأوس عادل عبد الوهاب، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، (د. ط)، 2012م .
80- معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنجليزي- عربي)، الدكتور مبارك مبارك ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995م.
81- المعجم الوسيط، المجمع اللغوي القاهري ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر وأحمد حسن الزيات ومحمد علي النجّار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول- تركيا، ط2، (د. ت) .
82- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشامٍ الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط1، 1386هـ. ش.
83- المفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهانيُّ (ت 502هـ)، ضبط هيثم طعيمي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1428هـ- 2008م.
84- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيُّ (ت 471هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان – الأردن، (د. ط)، 1982م.
85- المقتضب، أبو العباس المبرِّد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
86- المقرِّب ومعه مُثُلُ المقرِّب، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م.
87- النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت، ط1، 1428هـ- 2007م.

88- النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة- ليبيا، ط3، 1990م.
89- النحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان- الأردن، ط1، 1423هـ- 2002م.
90- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، قرأهُ وضبطَ نصَّهُ الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ- 2005م.
91- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل السيوطيُّ (ت 911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ- 2006م.

- الرسائل والأطاريح الجامعية :

1- الشاهد القرآني بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرّاء (رسالة ماجستير)، نايف شلال كاظم المخزومي، كلية التربية – ابن رشد- جامعة بغداد، 1421هـ- 2000م.
2- شواذ جمع التكسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية (رسالة ماجستير)، صالح نوري عبد الله، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1428هـ- 2007م.
3- مخالفات النحويين البصريين لسيبويه في المسائل النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، صالح نوري عبد الله، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1433هـ- 2012م.
4- المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، حامد معن عامر، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1420هـ- 1999م.